مجلة المعجمية - تونس

ع 21-22

2006

من طرق تأويل المعنى

في علم الدلالة المعجمية [1]

محمد شندول

1 – تمهيد:

نسعى في هذا البحث ، إلى تقديم قراءة في طريقة تأويل المعنى في إطار المبادئ الأساسية لعلم الدلالة المعجمية (Sémantique lexicale) ، ذلك أنّ مقاربة المعنى مسألة لم تسلم بعدُ من تضارب في تحديد موضوع هذه القضية ومناهج البحث فيها . ففي الدراسات العربية ما زال المعنى قضية يتوزعها علمان على الأقل : الأول علم ما يعرف قديما بعلم اللغة – القاموسية أو المعجمية التطبيقية (Lexicographie) حديثا – وموضوعه جمع مفردات اللغة من حيث هي مداخل معجمية ووضع المعاجم في ذلك قصد التعريف بتلك المفردات عن طريق الشرح والتوضيح . والثاني علم البلاغة في إطار علمين فرعيين فيه هما علم البيان وعلم المعاني . فعلم البيان يفسّر تركّب الصورة وتغيرات المعنى ، ويؤوّل ما فيهما من وجوه اللبس، وذلك من خلال أبواب مخصوصة هي ([2]) : 1) باب التشبيه ، 2)

---

(1) هذا البحث مأخوذ في مجمله من الفصل الثالث الذي أدرجناه ضمن الباب الأول من أطروحة الدكتورا التي أنجزناها بعنوان "التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب اللغوي" تحت إشراف الأستاذ إبراهيم بن مراد، والتي نوقشت بتاريخ 2005/11/11 في كليّة الآداب بجامعة منوبة ، 515 ص. ونشير إلى أن ما نورده من الأمثلة في هذا البحث يوجد أيضا بالأطروحة ضمن الفصل الثالث من المدونة (ص ص 412-427). والمدونة مأخوذة من أربعة مصادر، هي : "لغة الجرائد" لإبراهيم اليازجي، و"تذكرة الكاتب" لأسعد خليل داغر، و"أخطاؤنا في الصحف والدواوين" لصلاح الدين سعدي الزعبلاوي، و"قل ولا تقل" لمصطفى جواد .

(2) ينظر في تفاصيل هذه الأبواب : القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص ص 120- 192 .

باب المجاز ، 3) باب الكناية . وعلم المعاني يفسّر طرق تشكّل المبنى لإفادة المعنى بما يساعد على فهم دلالة التراكيب النحوية والأغراض المقصودة منها .

وفي الدراسات اللسانية الغربية لم تتحول هذه القضية إلى علم قائم الذات هو علم الدلالة (Sémantique) ، إلا في أواخر القرن التاسع عشر بأوربا (3) . ومع ذلك لم تنته سائر فروع الاتجاهات اللسانية في دراسة المعنى، إلا إلى وجهات نظر لم تتعدّ محض الاجتهاد المذهبي داخل الاتجاه اللساني الواحد ، فبقي المعنى بذلك معضلة عند الدارسين . وقد نبّه أندري مارتيني (A. Martinet) في كتابه "مبادئ اللّسانيات العامة" (Eléments de linguistique générale) إلى أنه "حقل يصعب فيه تنظيم الوقائع" (4) . وإلى مثل ذلك ذهب الباحث الفرنسي كلود جرمان (Claude Germain) في كتابه "الدلالة الوظيفية" (La sémantique fonctionnelle) ، فقد رأى أن قضية الدلالة لم يُتّفق بعد على طريقة معالجتها (5) . وهذا الرأي نفسه نجده عند تونا فان دايك (Teuna Van dijk) في كتابه "النص والسياق" (Text and context) . فهو يرى أيضا أنّ النظريات النحوية حتى يومنا هذا "لم تتّحد على نحو متعارف عليه بحيث يمكن أن تقدم قواعد دلالية واضحة في إفادة التأويل" (6) . وتندرج في هذا الاتجاه محاولة كاتز (Katz) وفودور (Fodor) في طريقة تحليل معاني الوحدات المعجمية (7) ، ومحاولة غروبر (Grüber) في تصوره لدلالات الفعل العلاقية على سبيل المثال (8) . وعلى هذا الأساس فإن دراسة الدلالة ، كما يذهب إلى ذلك غريماس (Greimas) ، "ليست علما ، وإنما هي مشروع علمي وابتداع للمعنى أكثر منها اكتشافا للموضوع" (9) .

لكن رغم هذا الحذر لم يخل هذا العلم من مقاربات مثّلت فروعا له ، منها : "علم

---

(3) ينظر : Lyons: Linguistique générale, p. 307

(4) Martinet: Eléments, p.33

(5) ينظر له: La sémantique fonctionnelle, p.14.

(6) فان دايك : النص والسياق، ص 73.

(7) نظر لهما : Katz / Fodor : The Structure of a Semantic Theory , pp.479-518

(8) ينظر له : Lexical structures , pp. 62-86

(9) ينظر تقديم كتاب : Les enjeux de la sémiotique , p.6 ، للمؤلفة : Anne Henault

الدلالة التوليدي ، وعلم الدلالة التاريخي ، وعلم الدلالة البنيوي (...)" [10] ، ومن مناهج مثل : "تحليل المكونات ، ونظرية المتصورات ، ونظرية السياق ، ونظرية المجال الدلالي ، ونظرية المرجعية" [11] . كما لم يخل هذا العلم أيضا من محاولات تطبيقية تناولت دراسة المعنى ، من ذلك محاولتا كاتز وفودور وغروبر اللتان أشرنا إليهما آنفا واللتان تعتبران اجتهادا داخل النظرية التوليدية وممارسة تلتزم بالتيار اللساني الذي انطلقتا منه . ولا يخرج علم الدلالة المعجمية الذي هو إطار بحثنا ، عن جملة هذه الفروع من علم الدلالة العام ومناهج البحث فيه .

2 – علم الدلالة المعجمية ومنهج تأويل المعنى :

2 – 1 – علم الدلالة المعجمية :

علم الدلالة المعجمية هو فرع من فروع علم الدلالة الحديث من أهمّ مشاغله اليوم معالجة قضايا الدلالة في نطاق علمين من علوم المعجم هما : المعجمية التطبيقية بالمعنى الذي حددناه آنفا ، والمعجمية النظرية (Lexicologie) ، وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية "من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها" [12] . وغاية علم الدلالة المعجمية في العلمين معا محاولة وضع أسس تبين طبيعة المضامين الدلاليّة للأدلّة اللّغويّة ، وقواعد تضبط المعاني وتساعد على تصوّرها .

فعلم الدلالة المعجمية إذن ، هو العلم الذي "يدرس الوحدات المعجمية ويضع هذه الوحدات في علاقة مع مضامينها الدلالية التي تعبر عنها" [13] . وهذه المضامين الدلالية "يمكن أن تدرس من خلال مظهرين : في نطاق الجملة ، أو نطاق المفردات منعزلة" [14] ، ويندرج ذلك في نطاق النظرية المعجمية (Théorie lexicale) "لأن موضوع هذه النظرية هو دراسة الوحدات المعجمية فتعرّف بمختلف أنواع المفردات وقواعد تكوّنها ودلالاتها"

---

(10) بعلبكي : معجم ، ص 445 .
(11) المرجع نفسه ، ص 445.
(12) ينظر ابن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، ص 8 .
(13) Lehmann : Lexicologie , p.15 ؛ Lerot: Précis, p.100
(14) المرجع نفسه، ص 142.

([15]) ، ولأن من واجبات أيّ نظرية دلالية لسانية "ضبْطَ معاني مفردات أيّ لغة طبيعية ، وتراكيبها، وجملها ، وشرح طبيعة العلاقة بينها ، وفكّ ما فيها من غموض ، وإبراز نظام العلاقات الدلالية بينها وتفسيره" ([16]) .

ونتبه هنا إلى أن علم الدلالة المعجمية هو فرع من المعجم يعتَبِر تشكلَ المعنى أحدَ الأنظمة الفرعية داخل نظام اللغة العام كما يتجلى من خلال تسميته ومن خلال حرص أصحابه على وضع منهج لدراسة الدلالة بناء على مبادئ عامة تربط دلالة الوحدات المعجمية بقوانين تعلّلها وبعلاقات تجعلها ضمن نسيج دلالي متماسك ، وتستوعب مفردات اللغة باعتبارها أدلة لغوية حاملة لمداليل تعكس تجربة الجماعة اللغوية في الكون وباعتبار أن تلك المفردات أيضا وحدات معجمية تحقق وظائف تواصلية من خلال دلالاتها الذاتية التي تعرف من خلال السياق أو مستقلة عنه ([17]) .

2 – 2 – منهج التأويل :

المنهج الذي يعتمده علم الدلالة المعجمية للكشف عن تشكّل المعنى وآليات تأويله منهج يقوم على عدد من الأسس تختلف باختلاف الغاية من تفسير دلالة الوحدات المعجمية . فإن كانت الغاية من ذلك التفسير وضع معجم لمفردات اللغة العامة ، فإن قوام ذلك خطةٌ معدَّة سلفا تُسمّى "**منهج الوضع**" تهدف إلى تعريف المفردة تعريفا كافيا يكون عادة بذكر مرادفها (Synonyme) إلى جانب بعض الشواهد والتوضيحات الإضافية مما يراه واضع المعجم أساسيا . وإن كانت الغاية خلاف ذلك ، أي تشخيص معنى غامض ، أو متعدد الوجوه من باب الاشتراك الدلالي (Polysémie) ، أو قابل للتأويل في سياق ما ، فإن ذلك التشخيص يكون برصد معاني المفردة رصدا يؤدي إلى تفسير مظهر الترابط (Association) بين مداليلها وكذلك الطريقة التي ينتظم بها الدال والمدلول ، وذلك أن عملية اقتران الدال بالمدلول لا تحدث إلا بجملة من القواعد والعلاقات ضمن قوانين تندرج في إطار المعرفة المعجمية العامة .

---

(15) المرجع نفسه، ص 339 .

(16) Cann : Formal semantics , p.1

(17) ينظر : Lehmann : Lexicologie, p.15

وتتطلب طريقة الكشف عن المعنى المؤوّل الذي هو في العادة معنى مجازي (Sens figuré) ، استحضار معنى الوحدة المعجمية الأصلي (أو المعنى الحقيقي : Sens propre) ([18]) ، لأن استحضار هذا المعنى يساعد على فهم المعنى المجازي . كما تتطلب أيضا تحديد العلاقة المجازية الرابطة بين المعنيين . وهذه العلاقة تفهم تداوليا ، أي اعتمادا على كفاية مستعمل اللغة التفسيرية انطلاقا من المواضعات في التجربة الجماعية . ومثال ذلك كلمة "عين" التي تستعمل مجازا بمعنى "جاسوس" . فإن معناها الأصلي هو العضو المبصر من جسم الإنسان . وهي إذا استعملت بمعنى جاسوس ، فبموجب علاقة الجزئية بين المعنيين الحقيقي والمجازي ، إذ استغني عن الكل بدلالة الجزء عليه .

ويمكن أن يتّخذ في عملية الكشف عن المعنى — عند تأويل معنى المفردة سواء أكانت تلك المفردة منعزلة أم في السياق — طريقة التحليل إلى مكونات (analyse componentielle) عند التوليديين ، أو طريقة التحليل المعنمي (analyse sémique) عند البنيويّين ([19]) ، وحسب التحليل المعنمي فإنّ كلمة مثل "عين" بالمعنيين للذين ذكرناهما آنفا (العضو المبصر/ الجاسوس) . فإن فهم معنييها الأصلي (العضو المبصر) والمجازي (الجاسوس) يكون مثلما يلي :

أ) المعنى الأصلي :

أ) عين 1 (ع1) = [– عاقل (عضو من الجسم < باصرة>)]

---

(18) المعنى الحقيقي أو المعنى الأصلي هو المعنى الذي يسند إلى الوحدة المعجمية في أصل استعمالها . وخلافه المعنى المجازي وهو معنى مولد من الأول .

(19) منهج التحليل إلى المكونات الدلالية هو منهج التحليل الدلالي في التوليدية. ويطابقه منهج التحليل المعنمي في علم الدلالة البنيوي الذي يعَدّ برنار بوتيي(B.) Pottier أبرز من يمثله، وذلك في كتابه: النظرية والتحليل في اللسانيات(Théorie et analyse en linguistique) الصادر بباريس سنة 1987. ويعود بنا هذا المنهج في التحليل إلى المنهج المتبع في الصوتمية. ويعرَّف المَعْنَم(Sémème) بأنه أحد معاني المفردة الذي يمكن أن تستقل به تلك المفردة عن السياق(ينظر: Lerot: Précis, p.77) ؛ فلو أخذنا مثلا "قتَلَ" لوجدناها قابلة للتجزئة إلى معانم مثل: ذَبَحَ، واغتَالَ، وشَنَقَ، وأعْدَمَ، وأبادَ...فكل معنم من هذه المعانم يمثل معنى يمكن للمفردة أن تستقل به في التركيب، كما يمكن تشخيصه بحسب سماته الدلالية المميزة ، وذلك بتجزئة إلى معينمات (Sèmes) مثل : [+مادي] و[+ بشري] و[معدود] ... للانتهاء به إلى ذرته الدلالية التي هي بدروها قابلة للتجزئة وليست وحدة دلالية دنيا (ينظر ابن مراد: مقدمة ، ص 47) . وتكسب الوحدة المعجمية معناها الخاص بالسمات مجتمعة. ويطابق مصطلح "معينمات" مصطلح Semantic features عند كاتز وفودور، وكذلك المصطلح : Traits sémantiques .

ب) المعنى المجازي :

ب) عين 2 (ع 2) = [+عاقل (إنسان (من يراقب أحوال العدو < جاسوس >))]

والملاحظ أن اكتساب الوحدة " عين" لمعناها الجديد قد تم تبعا لقاعدتي التحويل التاليتين :

- ق 1 : السمة التمييزية الدلالية ← (عضو من الجسم ←) السمة التمييزية الدلالية (من يراقب أحوال العدو) .
- ق 2 : المعينم < باصرة> ← المعينم < جاسوس >

حيث : عين ------ [+ باصرة]

[+ جاسوس] ←

ملاحظة : ق 1 تؤدي وجوبا إلى ق 2 ، أي إنّ ق 2 هي نتيجة مباشرة لـــ : ق 1 .

على أن المسألة تكون أكثر تعقيدا عندما تتجاذب الكلمة عدة معان ، ذلك أن مسلك الاهتداء إلى كل تلك المعاني ومعرفة العلاقات المجازية بينها يكون على قدر كبير من التشعب . فكلمة "خال" على سبيل المثال – وكذلك كلمة "عين" التي سبق أن اتخذناها مثالا – قد اكتسبت كل منهما عبر تطوره التاريخي ، عدّة دلالات . ويكفي أن نبيّن هنا معاني كلمة "خال". فهذه الكلمة قد حمّلتها ظروف استعمالها عبر تطوّرها التاريخي عدة معان أكسبتها تعقيدا يعسر به فهم العلاقات الرابطة بينها . فمما تفيده هذه الكلمة : الرجل السمح ، والرجل الضعيف ، والرجل المتكبر ، والشامة في الوجه ، وثوب فيه خطوط سوداء ، والبعير الضخم ، والمكان الخالي ، والزمان الماضي ، والوهم ، والجبل الأسود الخ... فهذه المعاني الكثيرة من شأنها أن تجعل من عملية تشخيصها ومن محاولة تحديد العلاقات المجازية الرابطة بينها أمرا صعبا . وإن عملية التشخيص التالية التي تمثل إحدى طرق الكشف عن المعنى ، يمكن أن تكون دليلا على ذلك ([20]) :

---

(20) اقتبسنا بتصرّف خطاطة تشكل المعاني المذكورة في كلمة "خال" وكذلك التعليق عليها من : صولة (عبد الله) : المعنى القاعدي في المشترك : مبادئ تحديده وطرق انتشاره ، دراسة في نظرية الطراز ، ص ص 26-27 . ونشير إلى أنّ "الخال" الذي نحلله هو "الخال" من (خ ي ل) وليس من (خ و ل) ؛ كما ننبّه إلى أننا ميّزنا بين السّمات العامّة والسّمات الخاصّة بوضع الولى بين معقفين [ ] ، ووضعنا الثانية بين قوسين ( ) .

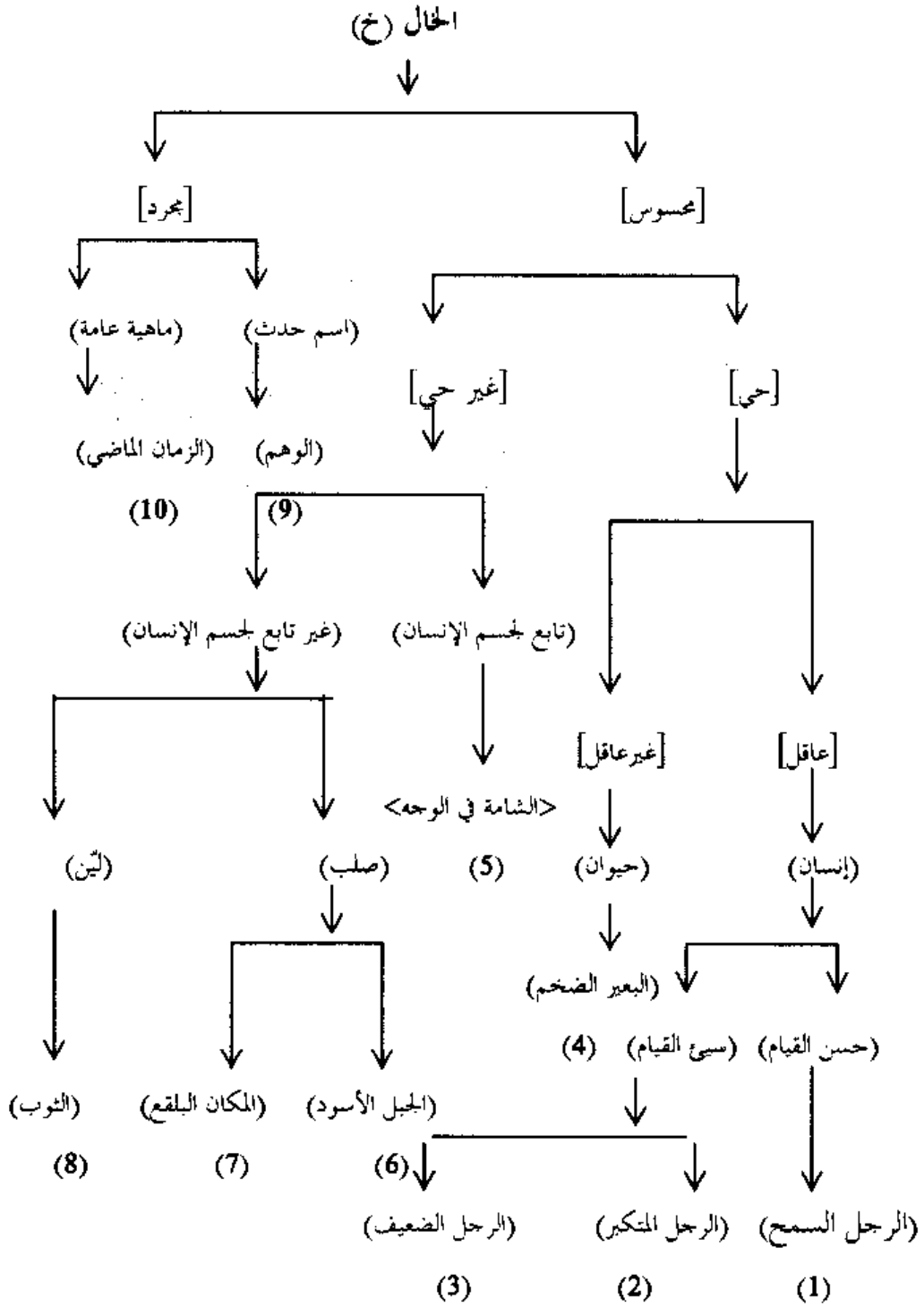

فالملاحظ أن عملية التغير الدلالي في هذا المثال ، قد تمت باكتساب (خ) سمات مختلفة جعلت منها خ (1) ، وخ (2) وخ (3) وخ (4) الخ... لتصبح دالة على عدة معانم

وفقا لعلاقات مجازية محددة يمكن تبيّنها بالنظر في ما بين المعانم المختلفة من ترابط ، مثل علاقة المشابهة القائمة على معنى "التعالي" الجامع بين المعنم (2) وهو الرجل المتكبر ، والمعنم (5) وهو الشامة في الوجه ، وذلك عبر واسطتين وهما المعنم (4) وهو البعير الضخم ، والمعنم (6) وهو الجبل الأسود ؛ وعلاقة السببية بين المعنم (3) وهو الرجل الضعيف ، والمعنم (7) وهو المكان البلقع الذي لا شيء فيه يعتدّ به ، ذلك أن من نتائج ضعف حال الشخص عدم الاعتداد به والتعويل عليه . وهذا المعنى نلاحظ أنه منتشر في المعنم (8) والمعنم (9) والمعنم (10) . وعلاقة السببية المشار إليها يمكن أن تتحول إلى علاقة مسببية حين تكون القراءة بالعكس .

فأهميّة التحليل إلى المكونات الدلالية عند التوليديين أو التحليل المعنمي عند البنيويين تتمثل إذن في كونهما طريقة من طرق تحليل معاني المفردات . فهو يبين صوريا آلية تكوّن المعنى في الذهن وانتقاله إلى المفردة من خلال عملية تشكله العامة عبر جملة من القواعد المفسِّرة . وهذه القواعد ، كما هو واضح في تحليل المثالين "عين" و "خال" ، تمكّن من تأويل المعنى وتمهّد السبيل لاستنباط البراهين وعناصر الاستدلال التي تعلل استخدام المفردة بمعنى دون آخر أو اكتسابها لدلالة جديدة .

وعادة ما يكون للسياق دور في معرفة المعاني الجديدة لأن إدراك معنى المفردة السياقي يفهم من خلال الكيفية التي تستعمل بها المفردة في نموذج استخدامها والوظيفة التي تؤديها في عملية التواصل . ويمكن بلوغ ذلك عبر سلمية (Hiérarchie) تتكون من أربعة مستويات تمثل مراحل فهم معنى الجملة العام الذي يعطي لكل مفردة دلالتها الخاصة بها في نموذج الاستعمال بالنظر إلى ما هي فيه من محيط معجمي (Lexical environment) حسب اصطلاح غروبر ([21]) . وهذه السلمية هي ([22]) :

---

(21) Gruber : Lexical structures , p. 213

(22) اقتبسنا هذه السلمية عن : Katamba : Morphology , p.3

المستوى الدلالي

↑

المستوى التركيبي

↑

المستوى الصرفي

↑

المستوى الصوتي

حيث يمثل المستوى الصوتي المستوى الأدنى ، والمستوى الدلالي المستوى الأعلى . ومن شأن هذه السلمية أن تفسّر معنى المفردة داخل الجملة من خلال معنى الجملة بكامله . فإذا حدِّد هذا المعنى وبدا متعارفا عليه اعتُبر دلالة ذاتية (Dénotation) جديدة لتلك المفردة تُزاد إلى دلالة الوحدة المعجمية الأصلية ويشار إليها عند وضع القاموس [23] .

ولا بد من المقابلة بين المعنى المجازي المستفاد بالتأويل والمعنى الحقيقي من خلال ما يتوفر بينهما من العلاقات والقرائن ، لأن هذه المقابلة تمكّن من معرفة عناصر المشابهة أو المخالفة بين المفردات بمعانيها الحقيقية والمجازية وما يربط بين تلك المعاني من علاقات . فيكون المعنى الأصلي بمثابة المعطى الأولي (Primitif) الذي يفسّر المعنى الجديد ، حيث تكون العلاقة بين دلالة المفردة الحقيقية والدلالة المجازية علاقة مفسِّر بمفسَّر تتخذ المبدأ العام التالي :

بـــ = مُفَسَّر

بـــ' = مُفَسَّر

وتسند الدلالة الجديدة بحسب قاعدة التأويل العامة التالية : ب' ← أ، حيث ترمز : أ ، إلى الدليل القائم سلفا في الاستعمال ، و ب' ، إلى الدلالة الجديدة المسندة إليه [24] .

---

(23) الدلالة الذاتية هي الدلالة التي تكون للمفردة بمعزل عن السياق والتي ترجع إلى تجربة ما من تجارب الجماعة اللغوية.

(24) لا تنطبق هذه القاعدة على مظاهر التغير الدلالي المتأتية عن الترجمة الحرفية ، لأن الترجمة الحرفية قاعدة توليد دلالي تقتصر على المدلول دون الدال إذ ينتقل فيها المدلول من لغة مصدر إلى دال في لغة مورد.

إلا أنّ فهم الصلة بين ب و ب' يفرض البحث عن مبادئ التغير الدلالي العامة التي تتحكم في تحديد الصلة بين المعاني المتعددة للمفردة الواحدة ، وعن القوانين التي تحقق تلك الصلة ، لأن المعنى المجازي هو في الحقيقة حياد عن المعنى الحقيقي الأصلي . وكل حياد فيه جانب من الغموض . ومعنى الغموض "أنك لا تحسم في ما تعنيه ، أو أنك تقصد إلى أن تعني أشياء عديدة . وفيه احتمال أنك تعني واحدا أو آخر من شيئين ، أو تعني كليهما معا، أو أن الحقيقة الواحدة ذات معان عديدة" (25) ، لأن المعنى الغامض احتمالي بالضرورة ومرتهن بقدرة التمثل والاحتمال ، ولأن المؤشرات المقامية ليست قيودا مكبلة تفرض إمكانية تأويل واحدة .

3 – مبادئ التغيير الدلالي العامة :

يعد المجاز والاقتراض الدلالي (النسخ أو الترجمة الحرفية) من أهم مبادئ التغيير الدلالي في مفردات اللغة . والاقتراض الدلالي شبيه بالمجاز من حيث أنه إعادة صياغة لتجربة الجماعة اللغوية باستعمال بعض مفردات اللغة بمداليل جديدة ، وذلك أن الاقتراض الدلالي يقوم على إكساب مفردة من لغة أمّ معنى جديدا من لغة أجنبية . إلا أنّ هذا النوع من الصياغة لا يدعو إلى تأويل دلالة المفردة ذلك أن الدلالة الجديدة متأتية من الخارج وذات معنى محدد ومعلوم . وعليه فإنّ المفردة لا تكتسب خاصية تأويلية إلا إذا كان ثراؤها الدلالي نابعا من الداخل ، أي من تفاعل المعاني "الأصيلة" للمفردات في صلب نظام اللغة العام . فالتفاعل الداخلي بين معاني المفردات في نسيجها العلاقي المعقد وفي تمثيلها للكون هو الذي يؤدي إلى المجاز . ولذلك يعتبر المجاز في علم الدلالة المعجمي أهم مبدإ يُرجَع إليه تأويلُ المعنى . وهو ما يدعو إلى التعريف به وبشروط اعتماده . فما المجاز إذن ؟

تطلق اللسانيات الحديثة على المجاز مصطلحات متعددة من قبيل تعسُّف (Abus)، واغتصاب المعنى (Viol) ، وشذوذ (Anomalie) ، وانحراف (Déviation) ، وانقلاب (Subversion) ، وجُنْحَة أومخالفة (Infraction) ، واستعارة (Méthaphore) ، ومعنى

---

(25) De Saussure : Cours , p 195.

مجازي (Sens figuré) ([26]) . وكذلك الشأن في الدراسات اللغوية العربية القديمة ، فقد كان يعتبر على سبيل المثال – قبل أن يتحول إلى مصطلح قائم الذات عند علماء البلاغة – تمويها للمعاني وإخراجها عن حقائق أقدارها ، على حد عبارة الجاحظ ([27]) ؛ وتوسعا ، وإيجازا ، واختصارا على حد عبارة سيبويه ([28]) . إلا أن المصطلح الذي يبدو أن الدراسات اللسانية الغربية قد استقرت عليه هو "Métaphore" إذ أصبح هو الرائج في الدراسات المعجمية ، ويُعنى به مظهر التعبير الذي تتخذ فيه المفردات دلالات تختلف عن دلالاتها الحقيقية ([29]) . وهذا المعنى هو المعنى العام للمجاز ، وهو المعنى الذي يجري به الاصطلاح في الدراسات العربية أيضا ، القديمة منها والحديثة على وجه العموم ([30]) .

وخروج المفردة عن معناها الحقيقي مظهر طبيعي في اللغة ، فتعابير الحياة اليومية لا تخلو منه . بل إن من الدارسين من يرى أنه المظهر الحاضر في كل مجالات حياتنا اليومية ([31]) . ومن الأمثلة على ذلك :

1) أمطرت السماء نباتا ، والعلاقة بين الماء والنبات واضحة في هذا المثال ، وهي علاقة السببية ، أي علاقة سبب بنتيجة .
2) لَبِسَ صوفا ؛ والعلاقة هي اعتبار ما كان ، لأن لبْس الصوف على الحقيقة لا يتصور وأن ما يتصور هو لبس قماش كان قبل ذلك صوفا .
3) رجل أحدب ؛ والعلاقة في هذا المثال ، الكلية ، إذ نُسِبَ الحدب إلى الرجل كله والمراد ظهره فقط . ومثله : إمرأة حوراء ، ورجل أعور أو أعرج الخ..
4) شربت كأسا ؛ والعلاقة هنا : المحلية ، إذ نسب الشرب إلى الكأس والمراد السائل الذي فيها .

---

(26) ينظر : بناني : النظريات اللسانية والبلاغية ، ص 283 ؛ Tamba-Mecz : Le sens figuré , p.33. والغالب في ترجمة Métaphore في الدراسات الحديثة مصطلح مجاز .

(27) ينظر الجاحظ : البيان والتبيين ، 254/1.

(28) ينظر: سيبويه : الكتاب 1 / 211 ، ومن ذلك قوله :"استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار".

(29) ينظر: Tamba- Mecz : Le sens figuré , p.21

(30) ينظر من الدراسات القديمة مثلا: القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 151 ؛ ومن الدراسات الحديثة غالم : التوليد الدلالي ، ص 14.

(31) ينظر لايكوف(Lakoff) : الاستعارات التي نحيا بها ، ص21 .

5) عنده كذا رأسا من الغنم أي شاة ؛ والعلاقة هنا علاقة جزئية ، إذ الرأس جزء من الشاة .

يمثّل المجاز إذن ، مفهوما جوهريا في علم الدلالة المعجمية ترجع إليه مظاهر اللبس الدلالي التي تعتري المفردات في مختلف وجوه التعبير التواصلية على تباين مستويات استعمال اللغة ، وهو يخضع في ذلك لشروط أهمها وجود علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد .

لكن تغير المفردة الدلالي يطرح السؤال التالي : هل كل تغير يشهده معنى المفردة في تطورها التاريخي هو مجاز أم أن المجاز ينحصر فقط في المعنى الفرعي الذي يحصل في المفردة في سياق تواصلي محدد يسمح للمتقبل بفهمه ؟

يجيب فونتانيي (Fontanier) في كتابه "أشكال الخطاب" (Figures de discours) ، عن مثل هذا السؤال بقوله (ص 77) : إن المجاز بوجه عام ، هو ما يوفر مكانا لوجود علاقة بين معنى المفردة الحقيقي والمعنى الذي يسند إليها" (32) . فكلما توفرت علاقة تفسر ترابط معنيي المفردة عُدَّ ذلك مجازا .

ويمكن تلخيص حدوث المجاز بالرسم التالي :

مفردة ← معنى حقيقي

مفردة ← معنى مجازي

حيث تنـــزاح المفردة عن معناها الحقيقي فيتخذ اتجاه الترابط النسقي بين الدال ومدلوله الحقيقي انعراجا نحو مدلول آخر هو المعنى المجازي . ومن أمثلة ذلك في لغتنا العامة اليوم (33) :

1) تكبَّد ← [+ توسُّط الشيء]

تكبَّد ← [+ عانى وقاسى]

---

(32) Tamba-Mecz : Le sens figuré , p. 22

(33) ما نورده من الأمثلة التي نشير إلى كونها من الشائع في اللغة العامة اليوم مرجعه مدونة البحث الذي أنجزناه في إطار رسالة الدكتورا – (ينظر : شندول (محمد) : التطور اللغوي في العربية الحديثة ، ص ص 412-427)

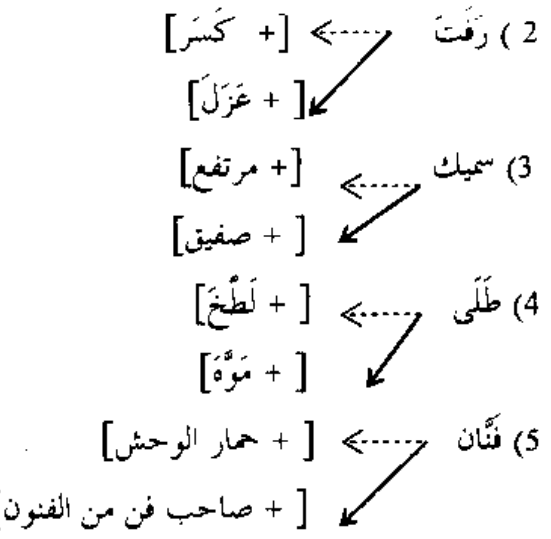

ولا يتعارض شكل هذا الرسم مع قاعدة التبدل الدلالي العامة التي أشرنا إلى عناصرها في نهاية الفقرة : 3 ، وهي :

أ ← ب

ب' ← أ

ففي هذه القاعدة يتم إسناد المعنى الجديد ب'، إلى الدال الموجود سلفا في اللغة . وعملية الإسناد هذه هي التي تجعل الدال ينعرج في اتجاهه لكي يحتوي المعنى الجديد .

وبيّن المعنى الحقيقي والمعنى المجازي مسافة فاصلة يمكن أن نسميها "فضاء ذهنيا" على حدّ اصطلاح فوكونيي (Fauconnier) في كتابه الفضاءات الذهنية (Espaces mentaux) . ويُقصَدُ بمصطلح "فضاء" في الدراسات اللغوية ، الأبعاد الهندسية ذات الحدود النسقية في تركيب ما . واستعمل فوكونيي هذا المصطلح مجازا ليعبر به عما ينطوي عليه الذهن من فضاءات وهمية هي بمثابة المواضع التي تقع فيها العمليات الذهنية لتوليد المعاني ، والمدى الذي يتحرك فيه تأويل المعنى .

والمسافة الفاصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قريبة أحيانا، فتكون العلاقة بين المعنيين علاقة مباشرة تفهم بسهولة كما هو الشأن في الأمثلة التي ذكرنا أعلاه من اللغة العامة . وقد تكون تلك المسافة بعيدة ، فتنجر عنها علاقة غير مباشرة بين المعنيين لا تدرك بيسر، لأن الاهتداء إليها يقتضي عدة وسائط، أي تخطي عدة معان أخرى قبل الوصول إلى

المعنى المجازي المطلوب ، وهو ما ينتج عنه نسق كامل من المتصورات المتعالقة كما يبيّن ذلك الخطاطة التي أوْرَدْنَا لكلمة "خَالٌ" .

على أن القصور عن معرفة الوسائط الحائلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي لا يعني انعدام العلاقة بينهما . فخفاء الوسائط لا ينفي وجود تلك العلاقة ، لأنّ المعنى المجازي "معنى علاقي" (34) ، وهو ما يتطلب البحث في قوانين تغير الدلالة الحقيقية لمعرفة ما بين المعاني من علاقات تفسر حدوث ذلك التغير .

4 – قوانين التغير الدلالي المجازية :

القوانين التي يحددها علماء الدلالة المعجمية ثلاثة ، وهي : التعميم (Généralisation) ، والتخصيص (Particularisation) ، والنقل (Transfert) .

4 – 1 – التعميم :

وهو أن تتسع المفردة لاحتواء معان أخرى إلى جانب معناها الأصلي "حيث تستعمل بعض الكلمات التي تدل على فرد أو أفراد قلائل، في الدلالة على أفراد كثيرين" (35) . وخاصية الاتساع هذه التي يوفرها هذا القانون تمكّن الدال من استيعاب معان متعددة تغني مستعمل اللغة عن ارتجال دوال جديدة .

ومن أمثلة التوسع الدلالي مما هو شائع في الاستعمال اليوم من مفردات اللغة :

1) أَمَامَ ، حيث : أ ← ب <أن تكون من حيث تولي ظهرك لمن خلفك>
ب' ← أ < عكس خَلْفَ مطلقا > .

2) بَادِرَة ، حيث : أ ← ب < ما يبدو من أشياء غير حسنة > .
ب' ← أ < الطالعة حسنة كانت أو سيئة > .

3) الْحَالُ ، حيث : أ ← ب < الوقت الذي أنت فيه > .
ب' ← أ < الوقت مطلقا > .

---

(34) Tamba-Mecz : Le sens figuré, p.32
(35) حمودة : دراسة المعنى، ص 166.

4) زِفَافٌ ، حيث : أ ← ب < إهداء العروس إلى زوجها > .

ب' ← أ < الزواج > .

5) العَبَث ، حيث : أ ← ب < اللعب و اللهو > .

ب' ← أ < ما لا يحقق فائدة مطلقا >.

ويفضي استقراء هذه الأمثلة إلى أن العلاقة بين أ/ب و أ/ب' هي علاقة إيجابية تتحدد بمعرفة الاشتراك الدلالي بينهما ؛ فلو حللنا مثلا المعنيين الحقيقي والمجازي في الوحدة "عبث" إلى عناصرهما الدنيا ([36]) فستبرز سمة [+ عمل خال من الفائدة] السمة المشتركة بينهما . وبناء على ذلك يمكن صوغ القاعدة العامة التي يشتغل بها قانون التعميم في نماذجنا كما يلي:

تتسع الوحدة المعجمية ، فتحمل عن طريق المجاز معنى جديدا ينتمي إلى نفس الحقل الدلالي ح ، حيث :

- **ق1 : أ ← ب / ب'**
- **ق2 : { ب ، ب' } ∋ ح**

4 – 2 – التخصيص :

هو نقيض التعميم ، أي أن يغلب المفهوم الخاص الجديد الذي يسند إلى المفردة على مفهومها العام الأصلي ، فيضيق مجال استعمالها في حقل دلالي محدد لتفيد شيئا بعينه بدلا من دلالتها على العموم . ومن أمثلته مما هو شائع في اللغة العامة اليوم :

1) إعْدَام ، حيث : أ ← ب < إفقاد غيرك الشيءَ > .

ب' ← أ < القتل >.

2) إيرَاد ، حيث : أ ← ب < جعل الشيء يرِد > .

ب' ← أ < الدخل الذي توفره الحكومة لنفسها > .

3) تهريب ، حيث : أ ← ب <جعْل فلانٍ يهرب>.

ب' ← أ < ما يؤخذ من بضاعة على غير طريق قانونية >

---

(36) يعد تحليل المعنى إلى عناصر دنيا طريقة للحد من امتداده تهدف إلى معرفة العنصر الدلالي المميز (ينظر Henault: Les enjeux de la sémiotique ,p.41).

4) دهْر ، حيث : أ ← ب < الزمان مطلقا > .

ب' ← أ < عُمر الإنسان >.

5) مُحَاضَرَة ، حيث : أ ← ب < مجالَسة العلماء ؛ المناظَرة ؛ الإجابة الفورية>

ب' ← أ < الموضوع الذي يلقى على جماعة المتعلمين في ناحية علمية معينة>

وتقوم العلاقة بين أ/ب ، و أ/ب' في قانون التخصيص ، على مبدأ السلب ، أي على إقصاء كل السمات التي تمثل عناصر اشتراك بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي الجديد ، وهو عكس ما رأيناه في قانون التعميم . ومعنى هذا أن قانون التخصيص يتأسس على المقابلة بينه وبين قانون التعميم بقاعدة قوامها التخلي عن سلسلة السمات المشتركة من أجل التفرد بالذرة الدلالية الدنيا التي تمثل عنصر الاختلاف الذي يمكّن المفردة من اكتساب معنى مخصوص. فالنموذج "تهريب" على سبيل المثال ، لم يكتسب معناه الجديد من خلال السمات العامة التي تدرجه في معنى المصدر، بل من خلال السمة <ما يؤخذ من بضاعة على غير طريق قانونية >. وإذن ، فلا بد من تجاوز ما يعد عناصر متماثلة في معنيي وحدة معجمية ما للحصول على معنى آخر فيها ينطبق عليه قانون التخصيص . وهذا القانون تعكسه القاعدة العامة التالية التي يمكن صوغها كما يلي :

تتجرد الوحدة المعجمية من دلالتها العامة لتنحسر في معنى مخصوص تفقد بموجبه دلالتها العامة الأصلية تدريجيا ، حيث :

$$\text{أ} \leftarrow \text{ب} \leftarrow \phi$$

$$\text{جـ}'$$

4 – 3 – النقـــل :

وهو أن تُحمَّل المفردة معنى لا علاقة له بمعناها الأصلي ، في الظاهر على الأقل ، نتيجة تعميم مفرط . فينتقل محيط استعمالها من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر ويصير

معناها الجديد المعنى الذي ينساق إلى الذهن دون ملاحظة علاقة بينه وبين المعنى الأصلي [37] . ومن أمثلته في لغتنا العامة :

1) مُخَابَرَةٌ ، حيث : أ ← ب < المزارعة > .

ب' ← أ < تبادُل الأخبار > .

2) مُرْفَقٌ ، حيث : أ ← ب < مَنْ ضُرِبَ مِرْفَقُهُ >.

ب' ← أ < الملحق بملف من الملفات الإدارية أوغيرها>

3) وافَق ، حيث : أ ← ب < صادَف > .

ب' ← أ < نَفَعَ ، صَلُحَ > .

والملاحظ في الأمثلة الثلاثة المذكورة غياب علاقةٍ رابطةٍ واضحة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد . وهذا لا يُفسَّر إلا بقانون النقل بالمعنى الذي حددنا . فهو الذي يمكِّن من تحويل المفردة من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر . وعليه يكون صوغ القاعدة العامة التي تبرهن على عمل هذا القانون ، على النحو التالي :

تتّسع الوحدة المعجمية فتحمل معنى جديدا ينضاف إلى معناها الأصلي ولكنه لا ينتمي إلى نفس الحقل الدلالي، حيث :

- **ق 1 : أ ← ب**
- **ق 2 : ب ≠ ب'**

وقد أبرزَ إحصاءٌ أجريناه على مدونتنا ، أن قانون التعميم استحوذ على نسبة 48% من مجموع المفردات ، واستحوذ قانون النقل على نسبة 32% ، و قانون التخصيص على نسبة 20% . ويفسّر الميل إلى كل من قانون التعميم وقانون النقل في نظرنا بأحد سببين :

1) قلّة المحصول اللغوي من مفردات المعجم العربي لدى مستعمل اللغة الحديث نتيجة تقصير منه في العودة إلى المعاجم ، وهو ما يجعل اللجوء إلى قانوني التعميم والنقل من أيسر السبل إلى سدّ الفقر الحاصل في الرصيد اللغوي .

---

(37) ينظر في تحديد هذا المفهوم : حمودة : دراسة المعنى ، ص 104 ؛ وأيضا : محمد الخضر حسين : المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية ، ص 296 - 299 .

2) افتقار اللغة المستعملة إلى المفردات المعبرة عن المعاني الجديدة ، وهو ما يدفع المتكلم إلى استغلال قدرته اللغوية في إدراك دلالة المفردات التي يمتلكها ليعبر بها عن المعاني الكثيرة، وذلك بأن يجرِّد دلالتها العامة لتتسع لأكثر من معنى ، سواء بالنقل أو بالتعميم ، اقتصادا منه في المجهود وعزوفا عن ابتداع أدلة جديدة يشق عليه إيجادها .

وإقرار أحد هذين السببين أو هما معا يتطلب أيضا النظر في دواعي التخصيص ، وذلك للوقوف على ما يمثل رابطا منطقيا بين القوانين الثلاثة يكون سببا مشتركا نعلل به مظاهر التغير الدلالي . فتخصيص الدلالة يكون لسببين أيضا يبدوان متناقضين ، و هما :

1) "قصور في الذهن" ([38]) عن إدراك دلالة المفردات العامة ، فيضع الإنسان لكل شيء خاص تسمية لتسهل عليه معرفته عند تداوله .

2) "الكسل والتماس أيسر السبل" ([39]) من باب اختصار المجهود ، فيعمد إلى بعض المفردات الموضوعة ذات الدلالة العامة ويستعملها استعمالا مخصوصا بأن يضيق في دلالتها لتصبح محيلة إلى شيء بعينه .

ويستخلص من خلال الأسباب مجتمعة أن الميل إلى الاقتصار على عدد محدود من المفردات ، سواء أكان ذلك بهدف التعميم أم بهدف التخصيص – أو بسبب فقر في اللغة أو تَعمّدٍ من المتكلم – يمثِّل خاصية طبيعية في اللغة . فإن المداليل باعتبارها غير متناهية إذا وزعت على المتناهي وهي الدوال ، جاز الركون إلى التعميم والنقل والتخصيص . بل إنما جاز الاستبدال في اللغة عامة ، "حين عجزت الأسماء عن اتساع المعاني" ([40]) . وبهذه العلة يبرَّر اللجوء إلى قوانين التغير الدلالي الثلاثة المذكورة ، فضلا عن مبدإ الاقتصاد اللغوي ومبدإ المجهود الأدنى عند المتكلم . فالإنسان يترع بطبْعه "إلى اختصار مجهوده الذهني والجسدي إلى أقصى حد" ([41]) ، ويبادر "إلى اعتماد عدد محدود من الوحدات

---

(38) أنيس : دلالة الألفاظ ، ص 39 .
(39) المرجع نفسه، ص39.
(40) الجاحظ : البيان والتبيين ، 141/1.
(41) Martinet : Eléments, p. 176.

ذات معنى أكثر تعميما واستعمال أكثر تواترا" (42) ، فينحو التغير الدلالي بذلك منحى إدراكيا ينشغل فيه المتكلم بالمعنى الذي يمكن أن يحل في أي لفظ موضوع يرى ذلك المتكلم أنه مناسب له . وهذا المعنى يمكن للباحث التوصلُ إلى عملية بنائه من خلال قوانين انتظامه وقواعده ، ومن خلال نظام معقد من العلاقات الدلالية يمكن الكشف عن عناصره الرئيسية بتتبع أنواع العلاقات التي تربط بين الوحدات من الداخل عبر العلائق بين الدوال والمداليل ، أو من الخارج عبر الحقول والمجالات الدلالية . وليست تلك العلاقات إلا الجانب المجرد الذي يربط بين معاني الوحدة المعجمية في عملية تغيرها الدلالي من الداخل . وهذه العلاقات ليست فوضوية بل تكوِّن نظاما تتبنين فيه وحدات اللغة بحسب نوع الترابط بينها . وإن بحثا في هذه المسألة يمكن أن يوضح جوانب من ذلك .

5 – نظام العلاقات الدلالية وآليات التغير:

إن التغير الدلالي كما تبين لنا من خلال قوانينه ، "ليس صوريا أو شكليا يتعلق بتغير في بنية الدال ، بل هو "معنوي" لأن منطلقه الوجه المدلولي في الدليل . فهو يحصل بإسناد مدلول جديد إلى دال قائم في الاستعمال اللغوي" (43) . وهو يخضع في ذلك لشبكة معقدة من العلاقات الدلالية التي تفسره . ونعني بالعلاقات الدلالية العلاقات التي تربط بين المفردات ومعانيها ، أو بين عدد من الوحدات المعجمية بهدف إبراز ما بينها من مظاهر الاشتراك الدلالي ، والترادف ، والتضاد باعتبار أنّ هذه المظاهر الثلاثة هي مظاهر علاقية دلالية بين المفردات (44) . وينبني نسيج هذه الشبكة من خلال عمليات التعالق النسقي بين الدوال والمداليل بحسب مظهرين عامين من العلاقات ، هما : علاقات الائتلاف ، وعلاقات الاختلاف . ويتجلى هذا البناء تبعا لهذين النوعين من العلاقات في الشبكة التالية :

---

(42) المرجع نفسه ، ص 177 .
(43) ابن مراد : مقدمة ، ص 156 – 157 .
(44) ينظر: Cann : Formal semantics , p. 6

الشكل 1 : شبكة العلاقات الدلالية

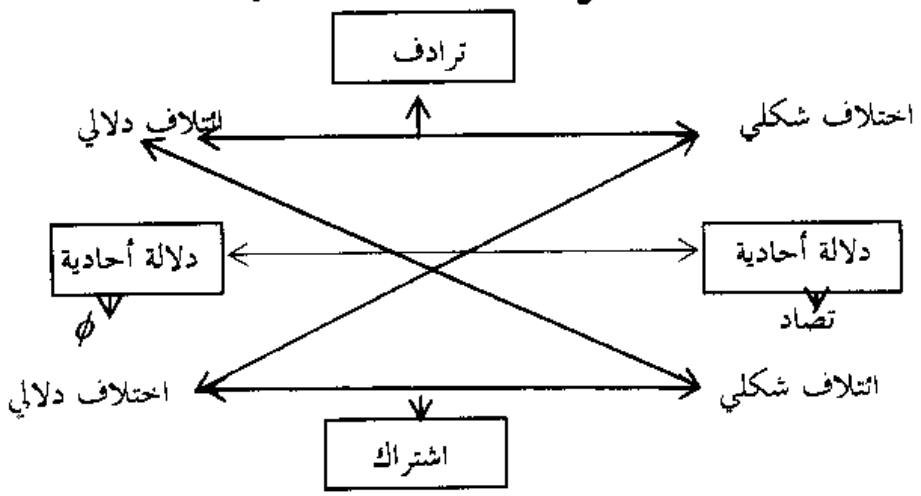

وتكشف هذه الشبكة كما هو ملاحظ ، ثلاثة مظاهر علاقية بارزة ينتج عنها تبدل في دلالة الوحدة المعجمية هي : الترادف (Synonymie) ، والاشتراك الدلالي (Polysémie) [45] ، والأحادية الدلالية (Monosémie) .

على أن للأحادية الدلالية ، كما هو بين في النسيج العلاقي ، مظهرين :

أ) أن تكون العلاقة علاقة ائتلاف كلّي . وهذا لا يكون إلا في المفردة نفسها. وحينها لا تؤدي المفردة إلا معناها الذي في ذاتها .

ب)أن تكون العلاقة علاقة اختلاف كلي . وعندئذ يكون من بين المفردات المتباينة شكلا ومحتوى ما يعتبر من المفردات المتقابلة التي تعكس العلاقات بينها مظهر التضاد كما هو

---

(45) الاشتراك نوعان : اشتراك دلالي يتمثل في وجود دليل لغوي واحد له دلالات متعددة تربط بينها علاقات مجازية، مثل كلمة "هلال" بمعنى هلال السماء و"هلال" بمعنى حديدة الصيد و"هلال" بمعنى قلامة الظفر، فما يربط بين هذه المعاني الثلاثة هو علاقة المشابهة المجازية (ينظر : غاليم : التوليد الدلالي ، ص 14) ؛ والنوع الثاني من الاشتراك هو الاشتراك اللفظي (Homonymie) وهو ما يرد على الحقيقة، أي ما لايربط بين الأدلة فيه علاقة مجازية وذلك لاختلاف في:
- إمّا في الانتماء المقولي : مثل "برٌ" ومعناها "ما انبسط من سطح الأرض ولم يُغطّه الماءُ "[+اسم]، و"برٌ" ومعناها "المتوسّع في الاحسان" [+ صفة] ؛
- وإمّا في الأصل الاشتقاقي، مثل "خُرْصٌ" ومعناها "جريدة النخل"، من الجذر العربي (خ ر ص) ، و"خُرْصٌ" ومعناها "الحلقة من الذهب أو الفضّة" ، من اليونانيّة " khrusos " ، ومعناها "الذهب ، حلية الذهب، والأشياء المصنوعة من الذهب" ، والكلمتان منتميتان إلى مقولة الاسم .
- وإمّا في الانتماء المقولي والأصل الاشتقاقي معًا ، مثل "نَامُوسٌ" ومعناها "البَعوض" [+ صفة]، من جذر (ن م س) ، و"نَاموسٌ" ومعناها "القانون والشريعة" ، [+ اسم] ، وهي مقترضة من اليونانيّة "Nomos". ينظر ابن مراد : مقدمة لنظريّة المعجم، ص ص 112 – 113 ؛ نفسه : الصيغميّة المعجميّة ، ص 132 .

الشأن في ثنائيات من قبيل : أبيض/أسود ، وصغير/كبير ، وقريب/بعيد . فيكون حاصل مَقْوَلَةِ مظاهر التعالق الدلالي في النهاية أربعة مظاهر هي : الأحادية الدلالية وهي دلالة المفردة في حد ذاتها (أي الدلالة الداخلية) ، والترادف ، والاشتراك الدلالي ، والتضاد ([46]) . ونحن لا نتناول من هذه المظاهر الأربعة في ما يلي ، إلا مظهرين يؤدي إليهما بصورة آلية تعريف المفردة ، وهما الاشتراك الدلالي والترادف . فتعريف المفردة يؤدي حتما إلى بروز وحدتين أساسيتين تحققان المظهرين المذكورين :

1) الوحدة الأولى هي "**الوحدة المفسَّرَة**". وهذه الوحدة قابلة للانشطار الدلالي ، أي إنها انشطارية بالقوّة . وعند انشطارها تتضمن المعنى الجديد أيضا ، ومن ثَمّ ينشأ الاشتراك الدلالي ، لأن هذه الوحدة تصبح دالا واحدا حاملا لمدلولين مختلفين أو أكثر . وعليه تكون النتيجة :

$$\text{أ} \leftarrow \text{ب}$$

$$\text{أ} \leftarrow \text{ب}'$$

$$\Leftarrow \text{أ/ب} + \text{أ/ب}' = \textbf{اشتراك}$$

2) الوحدة الثانية ، هي "**الوحدة المفسِّرَة**" التي يؤتى بها للتعريف . وهي تختلف عن الوحدة المفسَّرة لفظا إذ هي دال آخر . ومن ثَمّ ينشأ الترادف . وعليه تكون النتيجةُ :

أ = س ، حيث : أ ، س وحدتان معجميتان مترادفتان

ويمكن للمثال التالي ، وهو كلمة "تحوير" في قولنا : "تحوير وزاري" أن يوضح ما قلنا في الوحدتين ، حيث :

تحوير1 = تبييض (معنى أصلي) ⟸ تحوير 1 + تحوير 2 = اشتراك دلالي

⟸ تحوير + تبييض = ترادف

تحوير 2 = تعديل (معنى جديد) ⟸ تحوير + تعديل = ترادف أيضا

(46) نعني بالمقوَلة في هذا السياق ، المقولة الدلالية المعجمية. وهي تصنيف الوحدات العامة بحسب انتظامها تبعا لأنواع العلاقات الدلالية التي تربط بينها (ينظر ابن مراد : المقوَلة ، ص 24).

فهذا المثال يعكس انشطار الدال وتفرع المدلول ، وهو ما يؤدي كما هو ملاحظ ، إلى الاشتراك الدلالي . وكذلك يعكس تنوعَ الدال وتوحُّدَ المدلول ، وهو ما يؤدي إلى الترادف . والاشتراك الدلالي هو حاصل العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد في عملية الانشطار الذي تَولّدَ عنه الحصول على مفردتين متجانستين لفظا ، وهما في المثال الذي اتخذناه : تحوير 1 وتحوير 2 . وقد يكون العدد أكثر من ذلك إذا استمر الدليل الواحد في الانشطار . والترادف هو حاصل العلاقة بين الوحدة المفسَّرة والوحدة المفسِّرة التي انجرّ عنها بروز ثلاثة أدِلّة هي في المثال نفسه : تحوير ، وتبييض ، و تعديل .

وتترابط مختلف وحدات اللغة بصورة متسلسلة وفقا لقابلية المفردة للانشطار الدلالي والتفسير بالمرادف ، على الشكل (2) النظري التالي ، مجسمة بذلك أهلية الدليل اللغوي لإحداث نسيج التعالق الدلالي في المظهرين اللذين ذكرناهما ، وهما الاشتراك والترادف :

الشكل 2 :طريقة ترابط الوحدة المفسَرَة بنظيريها الدالي والمدلولي

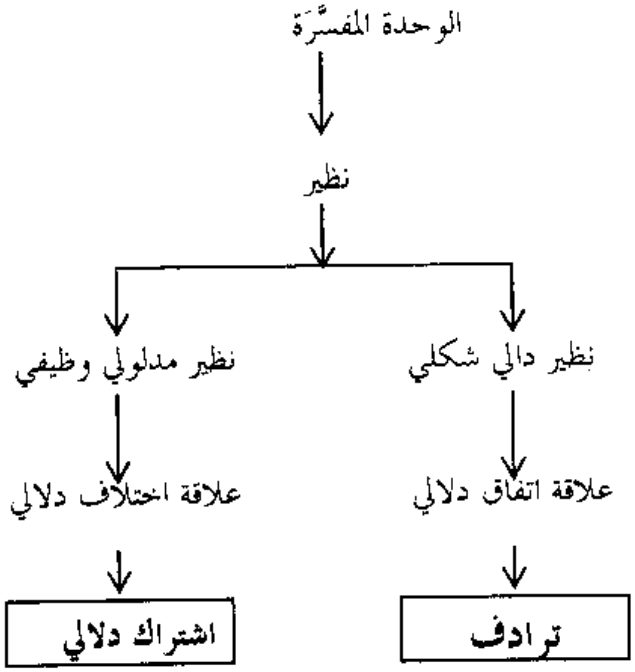

ويمكّن الترابط (Association) بين مختلف الوحدات التي تتآلف مبنى أو معنى من دراسة مختلف أنواع العلاقات التي تتمحور حولها عملية التأويل . وتتوزع هذه العلاقات

حسب ما ينتهي إليه استقراء مظاهر الاشتراك الدلالي والترادف ، إلى ثلاثة أنواع تبرز نظامية المعجم . وهذه العلاقات هي :

1) العلاقة بين الدوال والمداليل ، وتبرز مظهري الاشتراك الدلالي والترادف .

2) العلاقة بين المداليل ، وتكشف عن العلاقات المجازية لمعاني الوحدة المعجمية في إطار الاشتراك الدلالي .

3) العلاقة بين الأدلة من حيث هي علامات حاملة لدوال ومداليل ، وتظهر علاقات الانتماء إلى الحقول الدلالية ومجالات الإدراك .

وعلى أساس هذه العلاقات الثلاث تكون بنية نظام العلاقات الدلالية مجسمة في هرم من العلاقات الترابطية (Associative relations) يمكن تجسيمه على النحو التالي :

الشكل (3) : هرم العلاقات الدلالية

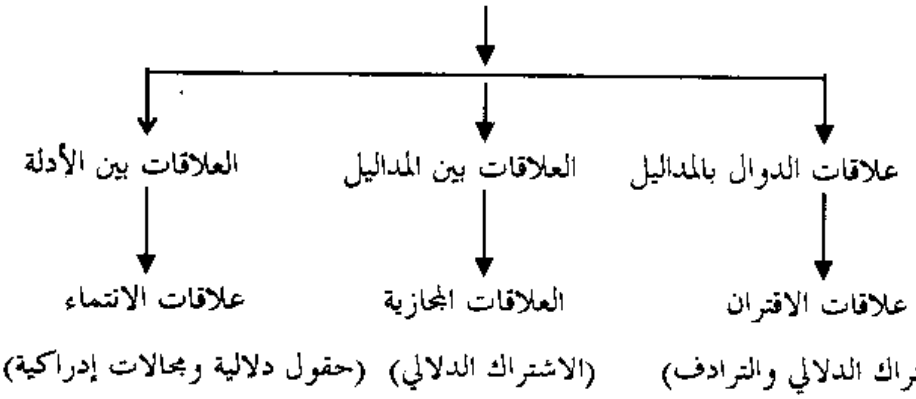

ويلازم كل علاقة من تلك العلاقات الترابطية الثلاث مظهرا الائتلاف والاختلاف العلائقيان بصورة جلية أو ضمنية على غرار ما تظهره معالجتنا التالية لتلك العلاقات .

5 – 1 – العلاقة بين الدوال و المداليل :

أهم ما يكشف عن هذه العلاقة مظهر الائتلاف الشكلي والاختلاف الدلالي ، أي الاشتراك الدلالي ، ومظهر الاختلاف الشكلي والائتلاف الدلالي ، أي الترادف .

أ) الائتلاف الشكلي والاختلاف الدلالي (الاشتراك الدلالي) :

يتجلى هذا المظهر في اشتراك المعنى الأصلي والمعنى الجديد في نفس الدال . ومن الأمثلة على ذلك من استعمالاتنا العامة :

1) انكدَر : أ ← ب < تناثَر >

ب' ← أ < زال صفاؤه > .

2) تكبَّد : أ ← ب < توسَّط الشيءَ > .

ب' ← أ < قاسَى > .

3) كَفَاءة : أ ← ب < مماثَلة >

ب' ← أ < قُدرَة > .

ب) الاختلاف الشكلي والائتلاف الدلالي (الترادف) :

يتمثل في مرادفة الوحدات المفسَّرة لبدائلها من الوحدات المفسِّرة . ومن الأمثلة على ذلك :

1) دَاوَلَ = فَاوَضَ .

2) رَفَتَ = عَزَلَ .

3) فَاشِل = مُخفِق .

وتمثل الوحدة الثانية من كل ثنائية من الثنائيات الثلاث : داول/ فاوض ؛ رفت/ عزل ؛ فاشل/مخفق ، مرادفا للوحدة الأولى . ويجري هذا على كل الثنائيات التي هي من هذا القبيل .

والعلاقة بين مظهري الاشتراك الدلالي والترادف كما تبرزها علاقات الائتلاف والاختلاف بين الدوال والمداليل ، علاقة تقابل تنعكس على المحور النسقي بالشكل التالي :

الشكل 4 : علاقات التقابل الأفقية بين الدوال و المداليل

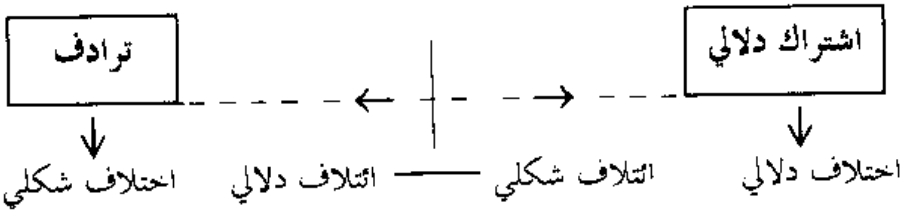

والمظهران : الاشتراك الدلالي والترادف ، يساهمان في تأويل المعنى بنفس القدر رغم تعارضهما النسقي ، وذلك أن كل وحدة معرضة للتفسير تناظرها على مستوى التعريف

بالترادف وحدة شكلية . وكل وحدة قابلة للانشطار الدلالي تناظرها على مستوى الاشتراك الدلالي وحدة وظيفية تختلف عنها دلاليا ويتحدد معناها بالسياق على غرار ما بينا في الأمثلة الآنفة الذكر المتعلقة بالمظهرين . وهذا التناظر هو الذي يحقق التأويل المطلوب الذي تتطلبه المفردة .

ولا تؤدي عمليات التأويل وبروز عدد كثيف من المفردات المشتركة دلاليا والمترادفة أثناء محاولة فهم المعنى بالضرورة إلى الإرهاق ، لأن المواضعة الاجتماعية تسهّل على الفرد الوصول إلى المعنى المقصود .

5 – 2 – العلاقات بين المداليل :

تتجلى في العلاقات المجازية ([47]) (نسبة إلى مصطلح "مجاز" البلاغي) . وهذه العلاقات في جوهرها روابط تداولية تتكفل بتعيين الصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، لأن تفرع المعنى الأصلي إلى معنى جديد يستوجب عنصرا مجردا يربط بينهما . وهذا العنصر المجرد هو العلاقة المجازية نفسها التي يهتدى إليها بالتأويل عن طريق ما يوفره التعبير أو السياق من القرائن. والقرائن نوعان : قرائن مقامية (سياقية) وقرائن لفظية . فالمقامية هي التي يوحي بها الخطاب وتفهم بالسياق . أما اللفظية فهي الكلمات التي تمنع من إرادة المتكلّم للمعنى الحقيقي للوحدة المعجمية ، وهي تقابل تقريبا مصطلح "مُدرِجات" (Introducteurs) عند فوكونيي . فالمدرِجات على حد اصطلاح هذا اللساني هي"الكلمات التي تؤسس فضاء ذهنيا جديدا" ([48]) . ويمكن تجسيم هذه العلاقة بالشكل (5) التالي :

---

(47) العلاقات المجازية عديدة في العربية . وقد ذكر البازجي أن المعتبرة منها خمس وعشرون علاقة حاولنا استقصاءها . وهي في ما انتهينا إليه : السببية ، والمسببية ، والجزئية ، والكلية ، واعتبارما كان (الماضوية) ، واعتبار ما يكون (المستقبلية) ، والحالّية ، والمحلية ، واللازمية ، والملزومية ، والعموم ، والخصوص ، والإطلاق ، والتقييد ، والمكانية ، والزمانية ، والفاعلية ، والمفعولية ، والمصدرية ، والضدية ، والآلية ، والمجاورة ، والمشابهة ، والعرفية ، والفعل على القوة (ينظر في هذه العلاقات التي ذكرنا وفي الأمثلة الموضحة لها : فيود : علم البيان ، ص ص 144 – 164 ؛ الجارم: البلاغة الواضحة ، ص ص 69 - 127 ؛ البازجي : المجاز ، مجلة الضياء ج 6 ، ص ص 164-168 ؛ القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة ، ص ص 155 – 157 ؛ السيوطي : المزهر1/359 – 360) .

(48) Fauconnier : Espaces mentaux, p.32 .

الشكل 5 : تعالق المعنى الحقيقي والمعنى المجازي

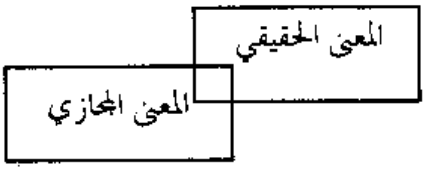

حيث يبرز الشكل انتقال المعنى الأول إلى المعنى الذي يليه في صورة سُلّم يرتبط فيه كل مدرج بالآخر . وتمثل نقطة الترابط بين المدارج العلاقة المجازية .

ودور العلاقات المجازية هو توفير عنصر ائتلاف دلالي نسبي يخفف من درجة الاختلاف بين معنى الوحدة المجازي ، ومعناها الحقيقي ، أو بين معنى تطوري قديم يعد مجازا ومعنى تطوري آخر مجازي أيضا ، وذلك من خلال إيجاد علاقة ضمنية معينة تربط بينهما . ويؤدي نوع هذه العلاقة إلى معرفة ما بين المعنيين من مظاهر الائتلاف والاختلاف .

والعلاقة المجازية التي تبرز مظهر الائتلاف هي علاقة المشابهة دون غيرها من العلاقات المجازية الأخرى ، لأنها تحقق وجه الشبه الذي يمثل الجامع (Interface) بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي . أما مظهر الاختلاف فتبينه بقية العلاقات التي منها علاقة الكلية ، وعلاقة الجزئية ، وعلاقة السببية ، وعلاقة المسببية ، وعلاقة اللازمية ، وعلاقة الملزومية ، وعلاقة الضدية ، وعلاقة الزمانية .

ولتوضيح هذه العلاقات نورد الأمثلة التالية التي يبيّن الجزء الأول من تعريفها معناها الحقيقي، والجزء الثاني معناها المجازي الشائع اليوم :

1) المشابهة : ومثالها : تَكدَّرَ : "تكدّر من هذا الأمر" : تَكدَّرَ [+ زال من الماء صفاؤه] ←تَكدَّرَ [+ ساءت حالُ الرجل] ، فقد شبه سوء حال الرجل بزوال صفاء الماء بجامع الانتقال من الحَسَن إلى السيء .

2) الكلية : ومثالها : بادِرة : "بادِرَة حسَنَة" : بادِرة [+ ما يبدو من أشياء غير حسنة] ← بادِرة [+ الطالعة حسنة كانت أو سيئة] ، حيث انتقل المعنى من إفادة الجزء إلى إفادة الكل .

3) الجزئية : ومثالها : صحيفة : "انظر الصحيفة الخامسة من الكتاب" : صحيفة [+ الورقة المكتوبة بوجهيها] ← صحيفة [+أحد وجهي الورقة]، إذ عبر عن الجزء بما يفيد الكل .

4) الضدية : ومثالها : أَدَقُّ : "أدقّ دلالة على مقصودك" : أَدَقُّ [+ أكثر غموضا] ← أَدَقُّ [+ أكثر وضوحا] ، فقد انقلب معنى الوحدة إلى ضده (49) .

5) المسببية : ومثالها : فَاشِلٌ : "موظف فاشل" : فَاشِلٌ [+ مُتَرَاخٍ] ← فاشِل [+مُخفِق]، حيث يعَدّ الإخفاق نتيجة للتراخي في إنجاز أمر من الأمور .

6) السببية : ومثالها : رَمَحَ : "رَمَحَتِ الفرسُ" : رَمَحَ [+ رفَس] ← رَمَحَ [+ عَدَا] ، إذ يكون العدو سببا للرفس وهو الضرب بالرجل .

7) الملزومية : ومثالها : الشهَامَة : "فلان من ذوي الشهامة" : الشهَامَة [+ المضي في الأمور] ← الشهامة [+ عزة النفس] ، وذلك أن عدم التراجع من لوازم ملزوم هو عزة النفس لأنه من لوازمه .

8) اللازمية : والمثال : هَجِينٌ : "تشان منضوماتهم بتلك السفاسف الهجينة" : هَجِينٌ [+ ما ليس بصريح] ← هَجِينٌ [+ مستقبح] ، وذلك أن الاستقباح من لوازم عدم الخلوص والصفاء .

9) الزمانية : والمثال : جِيلٌ [+ صنف من الناس] ← جِيلٌ [+ قرن من الزمان] ، فقد عُبِّر بالزمان المعلوم عمن عاش فيه .

وترتبط علاقة المشابهة ، والكلية ، والسببية ، والضدية ، واللازمية ، والملزومية بقانون التعميم ، وعلاقة الجزئية بقانون التخصيص . أما قانون النقل فترتبط به العلاقات غير المعلومة والتي يمكن أن نصطلح عليها بـــ"**العلاقات الغائبة**".

ويتماشى هذا التوزيع مع أهمية كل قانون من قوانين التغير الدلالي الثلاثة، إذ يعد التعميم كما رأينا آنفا (الفقرة : 4) ، أهم قانون يوجه التغير الدلالي ، يليه قانون النقل ، ثم قانون التخصيص .

---

(49) نفرق بين التضاد باعتباره مظهرا يتجسم بالمقابلة بين معنيي وحدتين مختلفتين مثل أسود/ أبيض، والضدية باعتبارها علاقة مجازية تربط بين معنى مفردة أصلي و معنى تطوري يحصل فيها نتيجة درجة قصوى من التعميم.

ويمكن ألاّ تُستَغلّ كل العلاقات المجازية التي توفّرها قوانين التغير الدلالي في مرحلة من مراحل تاريخ اللغة . كما يمكن لمستعمل اللغة أن يبتدع علاقات مجازية جديدة تعدّ تطوّرا في نظام اللغة الدلالي أو كشفا عن جزء من العلاقات الغائبة التي ترجع إلى قانون النقل باعتباره القانون الذي يسمح بوجودها .

والعلاقات الغائبة هي علاقات غير محددة وغير معلومة . وهي من ثَمّ علاقات مجهولة أو هي معدومة أصلا ، ذلك إنّ خاصية التعميم المفرط التي يتميز بها قانون النقل قد تطمس الرابطة بين معاني المفردة الواحدة أو تجعل المسافةَ الفاصلة بينها شاسعة . وهو ما يؤدي إلى غياب المجاز أو صعوبة معرفة علاقته بسبب ما تتطلبه معرفة هذه العلاقة من فهم لوسائط قد تكون متعددة بين المعنيين كما هو الحال في معاني كلمة "خال " التي سبق أن اتخذناها مثالا في الفقرة : 3 ، وكما هو الحال في الأمثلة التالية أيضا ، حيث :

1) تحوير <------ تبييض

تعديل : "تحوير (تعديل) وزاري".

2) تصريح <------ إيضاح

إذْن : "أعطاه تصريحا(إذنًا) بفعل كذا" .

3) كُفُؤ <------ مُسَاوٍ

أهْلٌ : "هو كُفُؤ (جدير/ أهل) لهذا الأمر".

كافٍ: "الكتيبة غير مسلحة كُفُؤا (بِقَدرٍ كافٍ)".

فهذه المفردات قد جرى عليها تحول دلالي تمثل في إضافة معانٍ جديدة لاتبدو فيها الصلة واضحة بينها وبين المعاني الأصلية . فما وجه الصلة مثلا ، بين معنى كلمة "تحوير" الأصلي ، وهو التبييض ، ومعناها الجديد ، وهو التعديل ؟ وما هو الرابط الذي يمكن أن يكون بين المعنى الأصلي "إيضاح" ، والمعنى المحـدث "إذْن" في كلمة "تصريح" ؟ و ما هو وجه القرابة بين المعاني : مُسَاوٍ ، و أهْل ، وكَافٍ ، في كلمة "كفؤ" ؟

إن مثل هذه الأمثلة تبيِّن بوضوح خفاء الرابط الدلالي بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي . إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود علاقة مجازية بين ذينك المعنيين بما أن علماء الدلالة يرون أن المعنى المجازي هو معنى علاقي . فكيف يمكن تفسير ذلك إذن ؟

إن عدم وجود رابط دلالي واضح بين معنى المفردة الأصلي ومعانيها الفرعية يمكن أن نجد له تفسيرا في أحد المذهبين التاليين : مذهب القول بالاعتباطية بحسب المفهوم الذي حدده دي سوسير (De Saussure) لاعتباطية الدليل اللغوي ، ومذهب القول بالفضاءات الذهنية الذي قال به فوكونيي (Fauconnier) ([50]) .

1) مذهب اعتباطية الدليل اللغوي : يمكّن من تفسير التحول الدلالي الطارئ على المفردة ، لأنه يوفر للدال إمكانية احتواء أي معنى جديد يتم التواضع عليه إذ يجعله قابلا لأن يستوعب ما لا نهاية له من المعاني الممكنة . ومعنى هذا ، أن مبدأ الاعتباطية يتحول عند الضرورة إلى علاقة عامة تعلل أنواع التغير الدلالي التي يفرضها الاستعمال على الوحدات المعجمية والتي تخلو فيها معاني المفردة الجديدة من صلة دلالية بينها وبين المعنى الأصلي . وبناء على ذلك فإنه يمكن أن تُعتبَر "الاعتباطية" علاقةً تخوِّل للمجاز أن يتجلى في اجتماع عدد من المداليل غير المتجانسة في دال واحد .

2) مذهب القول بالفضاءات الذهنية : لا يعنى في الفضاءات الذهنية ، حسب فوكونيي ، بشروط الموافقة بين المعاني ، بل بما يفسر قيامها في الذهن . وأهم فضاء عند فوكونيي ، هو الفضاء الذي يحتضن مختلف المعاني القائمة في واقع المتكلم الذهني . وهو فضاء يسمح بتجمع سائر المعاني التي ينتجها المتكلم وإن كانت متباعدة . فمقولة الفضاء الذهني إذن تفسر اجتماع المعاني لا من خلال تعالقها بعلاقات محددة وإنما من خلال اجتماعها في الذهن لتكون وحدات مجردة هي بمثابة عناصر مجموع رياضي من الأرقام أو الحروف التي لا يربط بينها إلا انتماؤها إلى ذلك المجموع . وعليه فإن

---

(50) يمكن تفسير المعنى المجازي من خلال تأويل الدلالة الأحادية للمفردة وقواعد تولدها من خلال مشجر مثلما فعل كاتز (Katz) وفودور في صلب المذهب التوليدي (ينظر : Fodor / Katz : The srtucture of language , pp 518 – 494) . إلا أن مثل هذا التأويل ، وإن كان مفيدا في بيان آلية تولد المعنى المفرد ، لا يقدم وصفا للعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي .

مذهب القول بالفضاءات الذهنية ، شأنه شأن مبدإ اعتباطية الدليل اللغوي ، يجعل من المفردة الواحدة في علاقة ترابط تصورية مع عدد من المداليل لايُشترط فيها وضوح العلاقة بينها بقدر ما يشترط فيها ما يبرر سبب اشتراكها في نفس الدال . وإذن فإن أهم مانخلص إليه من ذلك هو أن مبدأ اعتباطية الدليل ومذهب القول بالفضاءات الذهنية يجيزان اكتساب المفردة لمعان مختلفة لكنهما يقدمان لذلك تأويلا غائما يفتقر إلى الدقة في تحديد أنواع العلاقات الخاصة بين الأدلة ، وما يفيده ذلك هو أن المعاني التي تكتسبها المفردة هي معان تحددها قوانين التغير الدلالي وقابلية الوحدة المعجمية للتكيّف الذاتي لتستوعب معاني جديدة . فكل وحدة معجمية تحمل بداخلها عوامل تحولها الكامنة في قدرتها على الانخراط في أنظمة اللغة المختلفة إذ هي تقبل التصرف والانتقال المقولي واكتساب المعاني الجديدة . ومن ثَمّ ، "فإن إبداع معنى جديد لنفس الدليل لا يُرى على أنه مجرد تحقيق لدلالة بكر وانتشارها صدفة في التاريخ ، بل هو نتاج استعمال المتكلم الواعي للغة في نطاق نظام اللغة . وانتشار تلك الدلالة هو رهين ظروف التواصل الموجودة في محيط معين للمتكلم أو للجماعة اللغوية ، أي في ظروف اجتماعية لسانية . وإذن فإن الحركة الجدلية بين معاني المفردة هي نتيجة تجاذب بين البنية الدلالية المجردة القابلة للتغيير وإمكانية تحقيق وحدات ذات معان جديدة بحسب الحركة الخاصة بتاريخ اللغة والمجتمع" (51) .

والنتيجة النهائية هي أن تعدد المعاني التي ترتبط بالدال الواحد إنما هو عملية تحول يشهدها معنى الوحدة المعجمية في إطار ما يسمى بالاشتراك الدلالي . وقد تكون العلاقة بين المعاني المتعددة لتلك الوحدة واضحة وقد تكون غائمة لا تجد مبررا لها إلا في القول بمبدإ الاصطلاح والمواضعة . إلا أن ذلك يحدث جميعا تبعا لقانون معين من قوانين التغير الدلالي العامة يجعل من استحداث مداليل لدال قائم سلفا في اللغة خاضعا لشروطه ، وبذلك يمكن أن نفسّر ولو جزئيا مظاهر تنوع المداليل .

---

(51) Guilbert : La créativité, p .69 .

5 – 3 – العلاقات بين الأدلة :

تتجلى هذه العلاقات من خلال مَقُوْلَة الوحدات المعجمية في حقول أو مجالات دلالية . فإن هذه المَقُولَة هي التي تعكس كيفية انتماء وحدة معجمية ما إلى الحقل أو المجال الدلاليين بحسب ما يظهر فيها من السمات الدلالية العامة التي تمكنها من ذلك الانتماء .

أ) علاقات الانتماء إلى الحقول الدلالية ([52]) :

الحقل الدلالي في مفهومه الشائع هو "المجموع المبنين من العناصر اللغوية" ([53]) ، أي إنه الإطار الذي ينتظم فيه عدد من الوحدات المعجمية التي يربط بعضها ببعض مفهوم (Concept) مشترك . ومثال ذلك الحقل "لون" ، فهو يجمع سلسلة وحدات من قبيل : بنفسجي ، ونيلي ، وأزرق ، وأخضر ، وأصفر ، وبرتقالي وأحمر ([54]) .

والحقول التي تكون معجم اللغة متعددة . لكنها تمثل كلا متكاملا تتراكب فيه كأنها مدرج في شكل هرم ، ينطلق بناء قاعدته من اتحاد عدد من الحقول لتكوِّن حقلا أشمل . وهذه الأخيرة تتحد بدورها مع حقول دلالية أخرى أكثر شمولا . وهكذا دواليك إلى أن تُبَنينَ جميع الحقول متضمنةً بذلك جميع المفردات التي تكون معجم اللغة العام ([55]) . ومثال ذلك تراكب حقل الأدوية مع حقل أكبر منه هو حقل الصيدلة . ثم يتراكب حقل الصيدلة مع حقل أكثر شمولا وهو حقل الصحة . ثم يتراكب هذا الأخير مع غيره مما تربطه به صلة ما ، في حقل أكثر اتساعا ، الخ... وهكذا يبنى هرم معجم اللغة الذي يمكن أن نجسمه بالشكل (6) التالي :

---

(52) يعود ظهور مصطلح "حقل دلالي" بمعناه اللساني إلى اللغوي السويدي تنيير (Tegnér) في أواخر القرن التاسع عشر (1874 م) . وأبرز من ينسب إليه تقسيم الوحدات المعجمية إلى حقول دلالية من اللسانيين الغربيين هو اللساني الألماني تريير (Trier) في الثلاثينيات (ينظر : Germain : La linguistique fonctionnelle, pp. 40 – 42) .

(53) Pioche (J) : Précis de lexicologie, p. 66

(54) ينظر المثال في : Henault : Les enjeux de la sémiotique, p. 44

(55) ينظر : Germain : La sémantique fonctionnelle , p. 99

الشكل (6) بنية الحقول الدلالية

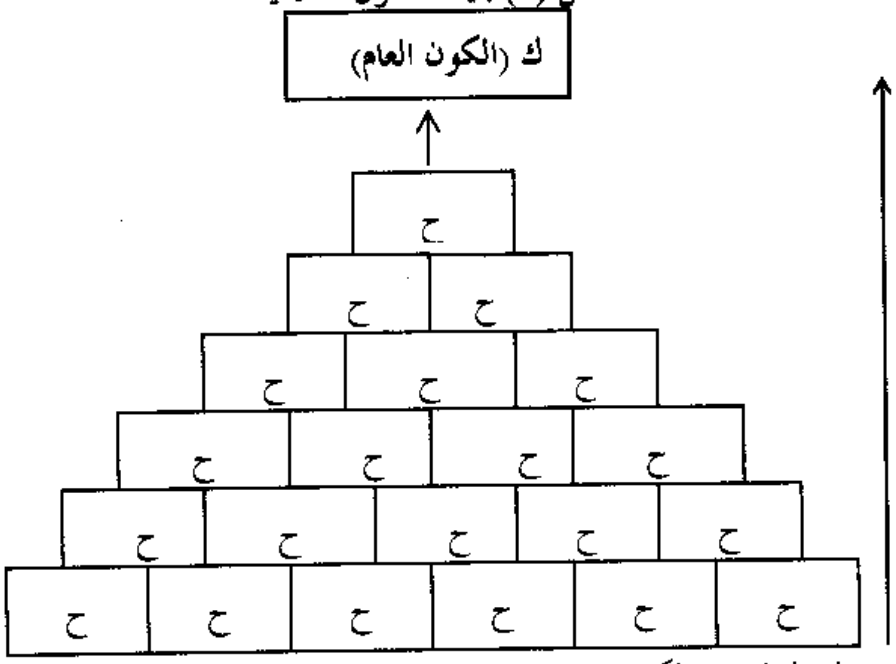

اتجاه تراكب الحقول لتمثيل الكون

حيث يرمز حرف الكاف إلى الكون العام و حرف الحاء إلى الحقل الدلالي ، وحيث يمثل الهرم معجم اللغة العام الذي تتبنين فيه الحقول في صورة طبقات متراكبة تتضمن جميع مفردات اللغة التي تمثل الكون العام تمثيلا لغويا .

وتتبنين المفردات في سلمية من الحقول الفرعية التي يتكون كل واحد منها من وحدات معجمية متجاذبة كأحجار الفسيفساء [56] . فتنتظم جميع المفردات ، وتجد كل واحدة نفسها منضوية بطريقة أو بأخرى في نظام اللغة الدلالي لأنه "لا شيء في اللغة يوجد منعزلا" [57] .

وكل حقل من تلك الحقول الفرعية هو بمثابة مجموع متناسق من الوحدات المعجمية . لكنه قابل للتمقطع والتجزئة إلى مجموعات أصغر عناصرها غير محدودة العدد [58] . فتكون العلاقة التي تربط المفردة بالحقل هي علاقة جزء بكل ، وبعبارة أدق : "نوع"

(56) ينظر المرجع نفسه ، ص 42.
(57) المرجع نفسه ، ص 45.
(58) ينظر المرجع نفسه ، ص 100.

"بجنس" ، باعتبار أن النوع فرع من الجنس . ومن ثَمّ فإن اندراج الوحدات المعجمية التي تمثل أنواعا منتمية إلى جنس ، في ذلك الجنس ، هو ما نعبر عنه بعلاقة الانتماء . ويمكن تمثيل ذلك رياضيا على النحو التالي :

- ج = { ن1 ، ن 2 ، ن 3 ، ... }
- { ن 1 } ∋ ج

حيث ترمز ج إلى الإطار "جنس"، و ن1 ، و ن 2 ،
و ن 3 ، إلى العناصر النوعية المنتمية إليه.

فعنصر المعنى في علاقات الانتماء إلى حقول معجمية يتحدد إذن على أساس انتساب الأدلة إلى تلك الحقول تبعا لسمات دلالية مشتركة عامة أو خاصة يحددها المصنف وذلك تبعا لقاعدة عامة تقوم على توزيع مجموعة من الوحدات المعجمية إلى مواضيع يمكن تصنيفها جنسا ونوعا على أساس معنى عام مشترك يعطي لشروط الانتماء إلى الحقل الواحد، الطابعَ العلاقيَّ .

ولئن يبدو تصنيف الأدلة إلى حقول دلالية سهلا في بعض الأحيان كأن نربط المفردات الدالة على الألوان إلى حقل الألوان أو نُرجِعَ وحداتٍ من قبيل: فَرَح ، ومَرَح ، وحُزْنٍ ، وغَضَبٍ ، وجَزَعٍ ، إلى حقل المشاعر والأحاسيس ، فإنه من الصعب القيام بذلك أحيانا أخرى إذ لا يخلو التصنيف من صعوبات وذلك أن بناء الحقول على مفاهيم عامة لا يمنع وحدة معجمية ما منتمية إلى حقل دلالي معين من أمكانية أن تنتمي إلى حقل آخر . ومثال ذلك "ناقلة جنود" ، فإن انتماءها إلى حقل "حرْب" لا ينفي إمكانة انتمائها إلى حقل "نقْل" .

وتساعد معاني الوحدات المعجمية التي تظهر من خلال عملية تنظيم الحقول الدلالية ، على وصف موضوعات تلك الحقول بصورة تؤدي إلى تبين الأغراض التي يتعلق بها التنوع الدلالي للمفردة والعوامل الأساسية التي تحدد وجهته .

والخلاصة هي أن ما تقدمه دلالة المفردات من حقول دلالية يمكن أن يكون مرآة لطبيعة الحياة التي يعيشها مستعمل اللغة ولنوع وعيه بواقعه وما يعتريه من مؤثرات تتحكم في إدراكه لذلك الواقع . فاللغة ، كما يعتبرها مارتيني ، "انعكاس لفكر يتحدد بالبنى

الاجتماعية و لا يأتمر بقوانين المنطق" (59) . لكن كيف ينعكس ذلك الوعي على مستوى إدراك الأشياء ؟ فهل وعي مستعمل اللغة لمحيطه المادي والنفسي وعي منطلقه التفكير المجرد للوصول إلى فهم المحسوس أم أنه وعي منطلقه الإدراك الحسي بداية للوصول إلى المجرد ؟ أم أنه كان غير هذا وذاك ؟

إن البحث في طبيعة مضامين الوحدات المعجمية انطلاقا من علاقاتها المرجعية وفي إطار تحديد ما ينتمي منها إلى هذا المجال الإدراكي أو ذاك ، كفيلة بأن تجيب عن هذين السؤالين .

ب) علاقات الانتماء إلى مجالات الإدراك :

نعني بمجالات الإدراك الأطر المعرفية التي تنتمي إليها الأدلة اللغوية من حيث هي حسيّة تحيل إلى مراجع ماديّة لها وجود في الخارج ، أو من حيث هي مُجَرَّدة غير مرجعية تعكس تجربة في الواقع تتجلى في مفهوم مجرد .

والهدف من تبين هذه المجالات هو وصف العمليات الذهنية التي تتحكم في عمليات الإحالة المرجعية من أجل إبانة طبيعة التعامل الفكري مع الواقع لِمَا لِنوع التفكير من أثر في تحديد طبيعة الأدلة . فإن أدلة لغة ما إذا كان يغلب عليها المجال الحسي على سبيل المثال ، عبر تاريخها أو في مرحلة من مراحله ، فإن ذلك يمكن أن يعكس مستوى من التفكير لدى مستعمليها يجوز الحكم عليه بالبساطة إذا اعتبرنا المفردات المجردة تجسِّم درجة أعلى من الوعي وتدل على فهم أعمق للأشياء .

وتتجمع مجالات إدراك الدلالة في مجالين عامين هما المجال الحسي والمجال المعنوي المجرد .

وتتم بنينتها بالطريقة نفسها التي تنتظم بها الحقول (راجع ، الفقرة السابقة) . وتنتمي المفردات إلى أحد المجالين بحسب طبيعتها المرجعية . فإن كانت محيلة إلى مرجع في الخارج فهي تنتمي إلى المجال الحسي ، وإلا فإنها تنتمي إلى مجال الإدراك المجرد .

والعلاقة بين المجالين قائمة على التعارض نتيجة عدم إمكانية التقاطع بينهما . كما أن الوحدات المنتمية إليهما لا يمكن أن تترابط معا في نفس المجال لأن أحدها ينفي عن

---

(59) Martinet : Eléments , p.2.

الآخر سمة [+حسي] أو سمة [+ مجرد] فلا تأتلف مثلا الوحدتان : "روح" و"جسد" في نفس المجال لاختلاف طريقة إدراكهما ، إذ تدرك الوحدة الاولى إدراكا مجردا ، وتدرك الوحدة الثانية إدراكا ماديا .

على أن من المفردات ما يبدو محايدا (Neutre) وغير محدد بدقة من حيث سمة الانتماء إلى المحسوس [+ حسي] أو سمة الانتماء إلى المجرد [+ مجرد] ، فلا يمكن تصنيفه في هذا المجال أو ذاك إلا بقرينة سياقية تمكن من تأويله تأويلا مجازيا ليتم تحديد انتمائه وإدراجه في أحد المجالين . وإن دراسة هذا الجانب من التفسير الدلالي بالاستناد إلى علاقات الانتماء إلى أحد المجالين : الحسي أو المجرد ، يمكن أن يفيد في إبانة فهم التمثيل اللغوي للكون .

ب/1 آلية التطور الدلالي في المجالين الحسي والمجرد :

تتجلى هذه الآلية في أربع قواعد ، هي :

1) **حسي ← حسي** : و مثال ذلك : شجرة ، فرس ، رجل .

إذ تحافظ مثل هذه الوحدات في اكتسابها السمة العامة [+ محسوس] .

2) **حسي ← مجرد** : و مثاله : جنازة ← موت ، ظلام ← خوف .

إذ تتحول السمة العامة [+ محسوس] في كلمة جنازة التي يدركها البصر ، إلى السمة [+مجرد] في كلمة موت التي تدرك ذهنيا .

3) **مجرد ← مجرد** : ومثاله : حياة ، موت ، جهل ، علم .

إذ تحافظ هذه الوحدات في طبيعة استعمالها، على خاصيتها المجردة .

4) **مجرد ← حسي** : ومثاله : قَتَلَه ← شَنَقَه ، فَرِحَ ← ضَحِكَ .

إذ تفقد هاتان الوحدتان السمة المجردة [+ معقول] عند تمثّلهما المحسوس ، لتحل محلها السمة المناسبة لذلك وهي : [+ محسوس] .

والمجال الأول والثالث بسيطان غير مركبين . ويعكس الأوّل نزعة الجماعة اللغوية إلى تشخيص معطيات التجربة . ويعكس الثاني النزعة إلى التجريد .

والمجالان الثاني والرابع مركبان . ويبرزان تجاذبا نحو المسميات الحسية حينا ، ونحو المجردات حينا آخر . وإذن فهما متساويان في القيمة ويتوازيان في الاستعمال . إلا أن علاقة التكلم بمجال المحسوسات قد تكون أكثر عمقا منها بعلاقته بالمجردات نتيجة احتكاكه المستمر بالواقع في حياته اليومية الطبيعية . لكن **حركة معاكسة** يحدثها هذا المتكلم تحقق تساو في التعامل مع المجالين إذ يقابل صلة مستعمل اللغة الكبيرة بالمحسوسات نزعته إلى التجريد عبر خطتين هما الوجهان (2) و (3) من الآلية . وهو ما يحقق توازنا في التعامل مع الواقع لا يمكن بقتضاه ترجيح مجال على آخر ، ويجعل العلاقة بين المجالين علاقة اتصال لا انفصال تتجسم في الشكل(7) الموالي ([60]) :

الشكل (7) : تعالق المجالين الحسي والمجرد

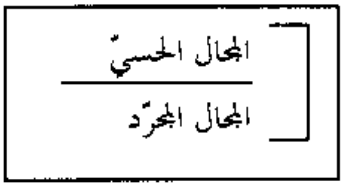

ويجوز أن ينفصل هذان المجالان في فترة من فترات التطور اللغوي بحسب الطبقات الاجتماعية واتجاهات المعرفة . كما يجوز أن يتساويا في الاستعمال رغم انفصالهما ، أو يغلب أحدهما الآخر، وذلك تبعا لطبيعة توازن الشرائح الاجتماعية المستعملة لهما . فيتخذان أحد الأشكال الثلاثة التالية :

1) **في حال التساوي بين المجالين** : تكون قاعدة التحكم في آلية التطور : حسّيّ = مجرد ؛ حيث تكون درجة التجاذب بين المجالين متساوية ويتوازى المجالان في الاستعمال :

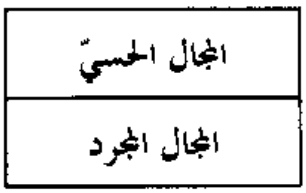

(60) اقتبسنا هذا الرسم عن : Germain : La sémantique fonctionnelle , 43.

2) **في حال غلبة المجال الحسي** : تكون القاعدة : حسي > مجرد؛ حيث تعني العلامة > أكثر.

المجال الحسيّ
المجال المجرد

3) **في حال غلبة المجال المجرد** : تكون القاعدة : مجرّد > حسيّ

المجال الحسيّ
المجال المجرد

وتوازي هذين المجالين من الإدراك يعكسه تعامل مستعمل اللغة مع الواقع والإطار الحضاري الذي يعيش فيه . وذلك أن طبيعة الحياة الاجتماعية تمثل شاهدا على مضامين وحدات اللغة . وهذه المضامين تحدد حجم السقف الدلالي الذي تبلغه الأدلة التي يستعملها المتكلم للتعبير عن حاجاته التواصلية الجديدة . ونعني بالسقف أعلى ما يبلغه الضلع الممثل لحقل من الحقول الدلالية في الارتفاع بمقياس تمثله نسبة استعماله المائوية ([61]) .

ب/ 2 الإطار الحضاري و سقوف الدلالة اللغوية :

إن التمييز بين المجال الحسي والمجال المجرد لا ينفي جدلية العلاقة بين المجالين فهذه الجدلية هي التي تعبر عن حركية اللغة وتجسم تطورها، وهي التي تبني علاقات تفاعل الجماعة اللغوية مع واقعها الاجتماعي وإطارها الحضاري . وقد تجلت هذه الجدلية في ما سميناه في الفقرة أعلاه حركة معاكسة . أما في هذه الفقرة فإننا نجسمه بالشكل (8) الموالي الذي يمثل السقوف الدلالية التي يمكن للأدلة اللغوية أن تبلغها اعتمادا على الانطباع بأن اللغة تنزع إلى تحقيق التوازن بين مجالي الإدراك الحسي والإدراك المجرد للأشياء في الواقع .

---

(61) كلمة "سقف" تستعمل حديثا في العديد من المجالات وخاصة المجال الاقتصادي فيقال : سقف الانتاج ، ويُعنى بها ما عنيناه نحن، أي أعلى ما يمكن أن يبلغه الضلع من ارتفاع.

شكل (8) : السقوف الدلالية في العربية الحديثة

ضلع مجال الحسي ضلع مجال المجرد

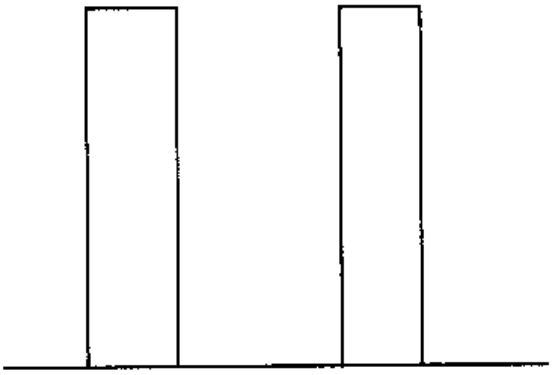

حيث يُظهِر الرسم جدلية العلاقة بين سقفي مجال الدلالة : الحسي والمجرد.وذلك أن السقفين يتساويان . ويمكن إبراز ذلك بالمعادلة التالية :

حسيّ = مجردّ

على أنه يمكن للغة من اللغات وفي حقبة من حقبها التاريخية أن تشهد تنوعا في تشكّل السقوف بحسب غلبة هذا المجال أو ذاك على الآخر، أو اقترابه منه ، أو تساويه معه على غرار ما رأينا في المجالات الدلالية . وهذه الملاحظة لاتنطبق إلا على أدلة اللغة الواحدة شكلا ومضمونا . أما إذا تعلق الأمر بالاقتراض (Emprunt) الذي يمثل علاقة أخذ وعطاء بين لغتين مختلفتين تسعى من خلاله إحداها إلى أخذ أدلة أو مداليل لسد خانات فارغة فيها، فإن سقف الدلالة الذي تقدمه اللغة المورد يكون هو الغالب دائما إلا إذا كانت اللغة لغة مزيجا (Créole) ، فإنه في هذه الحالة قد يغلُب الاقتراضُ مفرداتِ اللغة الأصلية أو يساويها .

6 – خاتمة :

لقد رسمنا خطة مستمدة من علم الدلالة المعجمية لتفسير المعنى وتأويل الدلالة . وهي خطة يمكن تلخيص مراحلها في أربعة مستويات هي :

1) المستوى الاول : هو المستوى السطحي. ويتمثل في استحضار المعنى الحقيقي لدلالة المفردة .

2) المستوى الثاني : هو استخراج عناصر الاستدلال من البنية السطحية إن كان المعنى معقدا . أما إذا كان بسيطا فيكفي التعريف بالمرادف . وتتمثل عناصر الاستدلال أساسا في المعنى الأصلي، والمعنى المجازي ، والسياق الوظيفي . والفائدة من ذلك إبراز مظهر العدول عن المعنى الأصلي وعلاقة الترابط بين ذلك العدول وذلك المعنى الأصلي .

3) المستوى الثالث : يتمثل في تحديد قانون التغير الدلالي الذي سمح بتعدد المعنى ، وتعيين العلاقة الرابطة .

4) المستوى الرابع : هو تَمثّلُ البنية العميقة ، وذلك بتحديد السمات الدلالية للوحدة باعتبار أن تلك السمات هي العناصر التقابلية بين معنى الوحدة الأصلي ومعناها الجديد التي تمكن من تبيُّن مستوى القرب والبعد بين معنيين أو أكثر إثر الكشف عن العلاقة الرابطة .

وقد بيّنّا أنّ القدرة على اختراق المعنى قصد تحديده ومعرفة ماهيته والاهتداء إلى كيفية تشكله تكون بمقاربة وصفية تعتمد على خطة مثل التي رسمنا لنستجلي من خلالها البنية النظمية لدلالة المفردات ، هذه البنية التي تتمثل على وجه الخصوص في نسيج العلائق المجردة التي تعكس بنية المعنى العميقة وتشخّص تشكلها السطحي وتحيل إلى مبادئها العامة وقوانينها . وبيّنا أيضا أن تلك المبادئ العامة والقوانين والعلاقات هي المرجع الذي يُردّ إليه تفسير دلالة المفردة سواء أكان للمفردة معنى واحد أو أكثر .

وقد اتضح لنا أنّ العلاقات المجازية هي تعليل للتعدد الدلالي في الوحدة المعجمية من الداخل وأنه يوجد إلى جانبها صنف آخر من العلاقات هي علاقات الانتماء إلى الحقول والمجالات الدلالية التي تفسّر التمثيل اللغوي للكون من الخارج . وتعتبر مختلف هذه العلاقات إعادة بنينة مجردة لوحدات اللغة من أجل إحداث ملاءمة بين معانيها الأصلية ومعانيها المؤوّلة ، وهو ما يفيد بأن تلك العلاقات هي عنصر توفيق بين الأدلة والمداليل ، وبين المداليل في حدّ ذاتها .

على أن مقاربتنا هذه تبقى في النهاية محاولة نسبية تندرج ضمن علم الدلالة المعجمية وإن كانت الأدوات التي اعتمدنا عليها في تحليل المعنى مستمدة من محاولات غيرنا في فروع أخرى من علم الدلالة . وليس ذلك منا إلا كوننا اعتبرنا تلك الأدوات من نتاج التفكير اللساني العام الذي لا يقف حكرا على أحد . وقد حاولنا مع ذلك ، ألا نخلط بين الاتجاهات اللسانية . فرغم إقرارنا بإمكانية تكييف مبادئ من مناهج لسانية مختلفة لتحقيق غايتنا، فإننا حرصنا على توظيف ذلك بما يعَدّ عدم خروج عن مبادئ علم الدلالة المعجمية الذي اتخذناه منهجا في بحثنا هذا .

محمد شندول

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية والمعربة :

ابن مراد (إبراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم (=مقدمة) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997.

ـــــــ الصيغمية المعجمية ، في : مجلة المعجمية ، 12-13 ، (1996-1997) ، ص ص 121-137.

ـــــــ المقوّلة الدلالية في المعجم (=المقوّلة) ، في : مجلة المعجمية ، 16-17 (2000-2001) ، ص ص 17-76.

أنيس (إبراهيم) : دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1963.

بعلبكي (رمزي منير) : معجم المصطلحات اللغوية (انكليزي- عربي) (معجم) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1990.

بناني (محمد الصغير) : النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب (النظريات اللسانية والبلاغية) ، دار الحداثة ، بيروت ، 1986 .

الجاحظ (أبو عثمان عمرو) : البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت. (جزآن) .

الجارم (علي) وأمين (مصطفى) : البلاغة الواضحة ، دار المعارف، مصر ، 1969.

حسين (الشيخ محمد الخضر): المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 1 (1934) ، ص 291-307 .

حمودة (طاهر سليمان) : دراسة المعنى عند الأصوليين (دراسة المعنى) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت.

دي سوسير (فرديناند) : دروس في الألسنية العامة ، ترجمة : صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، 1985.

سيبويه (عمرو بن عثمان) : الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط 3 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1998.

السيوطي (جلال الدين) : المزهر في علوم اللغة وأنواعها (المزهر) ، شرح وتعليق محمدجاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ت ، (جزآن).

شندول (محمد) : التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب ، رسلة دكتورا مرقونة ، كلية الآداب بمنوبة ، السنة الجامعية : 2003 – 2004.

صولة (عبد الله) : المعنى القاعدي في المشترك : مبادئ تحديده وطرق انتشاره ، دراسة في نظرية الطراز ، في : مجلة المعجمية ، 18- 19 (2002 – 2003) ، ص ص 19-34 .

غاليم (محمد) : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر ، المغرب ، 1987 .

فان دايك (تونا) : النص والسياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، افريقيا الشرق ، الدر البيضاء ، 2000 .

فيود (بسيوني عبدالفتاح) : علم البيان ، دراسة تحليلية لمسائل البيان (علم البيان) ، مطبعة السعادة ، مصر، 1988.

القزويني (الخطيب جلال الدين) : الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت.

لايكوف (جورج) ، ومارك جونسن : الاستعارات التي نحيا بها ، ترجمة عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، 1996.

اليازجي (إبراهيم) : المجاز ، مجلة الضياء ، م 5/1902-1903 ، ص ص 165-168.

ب) المراجع الأعجمية :

Cann (R.) : Formal Semantics: An introduction. Cambridge University Press;

Fauconnier(G.): Espaces Mentaux . Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles,Minuit,Paris,1984.

Fodor (J.A.) and Katz (J.J.) eds: The structure of language, Prentice-Hall Inc. , NewJersay,1964.

Germain (C.) : La sémantique fonctionnelle, PUF, Paris1981.

Gruber (J.): Lexical structures in syntax and semantics, North-Holland Publishing Company, Amsterdam.New York. Oxford,1976.

Guilbert (L.) : La créativité lexicale, Larousse, Paris, 1975.
Henault (A.) : Les enjeux de la sémiotique: introduction à la sémiotique générale, PUF, Paris, 1979.
Katamba (F.): Morphology, The Macmillan Press LTD, London , 1993.
Katz, Jerrold and Fodor, Jerry : The Structure of Semantic Theory, in J.Katz and J.Fodor (eds) : *The Struture of Language*, pp. 479-518 .
Lehmann (A) et Martin-Berthet(F): Introduction à la lexicologie: Sémantique et morphologie, DUNOD,Paris, 1998.
Lerot (J.): Précis de linguistique générale, Minuit, Paris, 1993.
Lyons (J.) : Linguistique générale: Introduction à la linguistique théorique; trad. : F.Dubois-Charlier et D.Robinson, Larousse, Paris, 1970.
Martinet (A.): Eléments de linguistique générale ,3eme éd. Armand Colin, Paris,1991.
Pioche (J.) : Précis de lexicologie française, l'etude et l'enseignement du vocabulaire, Nathan, France,1990.
Pottier (B.): Théorie et analyse en linguistique,Hachette,Paris,1987.
Saussure (F.de) : Cours de linguistique générale; Payot, Paris, 1972.
Tamba - Mecz (I.) : Le sens figuré, Puf, Paris1981.